



# التقرير السنوي

٢٠١٠



أسرى في خطر

Prisoners at Risk



التقرير الإداري السنوي

2010



جمعية الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

رام الله، 2011



9	تقديم
	*****
	<b>الهدف العام الأول:</b>
12	إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية في التعامل مع المعتقلين والأسرى وعائلاتهم أثناء الاعتقال أو الاسر
12	الهدف المرحلي الأول: الحد من العقوبات والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة للأسرى والمعتقلين وأسراهم.
13	المخرج الأول: توفير الخدمات القانونية والحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب بما يراعي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
13	النتائج المباشرة
13	المتابعات والانجازات
13	الحالات والقضايا القانونية
15	الشكاوي
15	زيارات ومتابعات أخرى
16	رضى الجمهور
16	استخلاصات
16	المخرج الثاني: توفير خدمات الإرشاد والتوعية الحقوقية والقانونية
16	النتائج المباشرة
16	المتابعات والانجازات
19	استخلاصات



19	المخرج الثالث: المحامون اللذين يقومون بالتمثيل للأسرى والمعتقلين لديهم المعرفة والخبرات والتوجهات والممارسات المهنية .....
19	النتائج المباشرة .....
20	المتابعات والانجازات .....
21	الاستخلاصات .....
21	الهدف المرحلي الثاني : الحد من الانتهاكات في السياسات والممارسات أثناء الأسر أو الاعتقال أو المحاكمة والتي لا تتماشى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان .....
22	المخرج الأول: الرصد والتوثيق والنشر الدراسات للانتهاكات التي تواجه الأسرى والمعتقلين أثناء وبعد الأسر أو الاعتقال .....
22	النتائج المباشرة. ....
22	المتابعات والانجازات .....
23	استخلاصات .....
24	المخرج الثاني : بناء تحالفات من المؤسسات المحلية والدولية أو الإقليمية تساند وتعمل على قضايا الأسرى والمعتقلين لدى الاحتلال الإسرائيلي .....
24	النتائج المباشرة .....
24	المتابعات والانجازات .....
26	استخلاصات .....
26	المخرج الثالث: تنظيم حملات ضغط ومناصرة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي .....
26	النتائج المباشرة .....

26	..... المتابعات والانجازات
26	..... حملة الاعتقال الإداري
27	..... حملة مدافعي حقوق الإنسان
28	..... جولات خارجية
29	..... حملة الرسائل
29	..... استخلاصات
	<b>المخرج الرابع : تجنيد رأي عام عالمي لمسائلة اسرائيل ومحاسبتها</b>
30	..... وللضغط عليها لتغيير ممارستها وسياساتها:
30	..... النتائج المباشرة
30	..... المتابعات والانجازات
33	..... استخلاصات

\*\*\*\*\*

## الهدف العام الثاني:

	<b>التشريعات والسياسات وممارسات السلطة الفلسطينية ومدى موائمتها</b>
	<b>لمعايير وبنود القانون الدولي لحقوق الانسان فيما يخص الاعتقال والاحتجاز</b>
36	..... والسجن والعقوبات
	<b>الهدف المرحلي الأول: تفعيل دور الضمير في تطوير نظام قضائي يكفل</b>
36	..... المساءلة والمحاسبة في حال الانتهاكات للمعايير الدولية
37	..... المخرج الاول: توفير المتابعة القانونية لحالات الاعتقال السياسي:
37	..... النتائج المباشرة
37	..... المتابعات والانجازات
38	..... استخلاصات

39	.....	المخرج الثاني: المشاركة في تطوير التشريعات ذات العلاقة
39	.....	النتائج المباشرة
39	.....	المتابعات والانجازات
39	.....	المعيقات والتدابير الواجب اتخاذها
		<b>الهدف المرحلي الثاني: إلغاء العقوبات والإجراءات في القوانين واللوائح التنفيذية والتي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الانسان والمعايير القانونية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتعذيب وعقوبة الإعدام</b>
39	.....	القانونية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتعذيب وعقوبة الإعدام
40	.....	النتائج المباشرة
41	.....	المتابعات والانجازات
42	.....	استخلاصات
42	.....	المخرج الثاني: بناء حملات ضغط ومناصرة
42	.....	استخلاصات
		<b>المخرج الثالث: تطوير المشاركات في الائتلافات المحلية والإقليمية والدولية:</b>
43	.....	والدولية:
43	.....	النتائج المباشرة
43	.....	المتابعات والانجازات
44	.....	استخلاصات
		*****
		<b>الهدف العام الثالث:</b>
		<b>مجتمع ومؤسسات لحقوق المدنية والسياسية للفئات والأفراد المنتهكة حقوقهم</b>
45	.....	حقوقهم

46	الهدف المرحلي الأول: تشكيل مجموعات توعية مجتمعية في مجال الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز قدراتهم.
46	المخرج الأول: تنظيم قادة محليين وتزويدهم بالمعرفة والاتجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية والسياسية
46	النتائج المباشرة
47	المتابعات والانجازات
47	استخلاصات

\*\*\*\*\*

## الهدف العام الرابع:

49	تطوير قدرات المؤسسة لتحقيق أهدافها
50	الهدف المرحلي الأول: توفير بيئة داخلية داعمة تمكن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة وفاعلية
50	المخرج الأول: تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية وتنفيذها بشكل منتظم:
51	النتائج المباشرة
51	المتابعات والانجازات
51	استخلاصات
51	المخرج الثاني: تطوير قدرات الكادر
51	النتائج المباشرة
51	المتابعات والانجازات
52	استخلاصات

52	..... الهدف المرحلي الثاني:
52	..... المخرج الأول : تطوير شبكة علاقات المؤسسة محلياً ودولياً
52	..... النتائج المباشرة
53	..... المتابعات والانجازات
53	..... المخرج الثاني: حملات تجنيد أموال محليا وإقليميا ودولياً
53	..... النتائج المباشرة
53	..... المتابعات والانجازات
54	..... استخلاصات
55	..... الملاحق

تميز العام ٢٠١٠ باستهداف واضح للمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال، ولم يقتصر هذا الاستهداف على الأراضي المحتلة العام ٦٧، بل طال الأفراد والمؤسسات داخل دولة الاحتلال أيضاً. فتواصل الهجوم الأسبوعي لقوات الاحتلال على المظاهرات السلمية ضد جدار الضم والفصل العنصري، وضد هدم المنازل ومصادرة الأراضي، وبخاصة في القدس المحتلة. وتم اعتقال العشرات من الناشطين الفلسطينيين والمتضامنين الإسرائيليين والدوليين خلال هذه التظاهرات. وتم اعتقال الناشط أمير مخول المدير العام لجمعية اتجاه، والتحقيق معه في ظروف قاسية ولا إنسانية، ومحاكمته لاحقاً بعقوبة جائرة لتصل حد السجن تسع سنوات. وقامت الكنيست الإسرائيلية بسن بعض القوانين التي تستهدف عمل المؤسسات والجمعيات التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وبخاصة العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

أفزع هذه الجرائم كانت الهجوم المسلح على سفينة الحرية يوم ٢٠ أيار قبالة شواطئ غزة المحاصرة منذ حزيران ٢٠٠٧ في المياه الدولية، وقتل ٩ من الناشطين على ظهر السفينة، وجرح العشرات واعتقال غالبية النشطاء الذين تواجدوا على ظهر السفينة، واقتيادهم عنوة للشواطئ الإسرائيلية، واحتجازهم في ظروف صعبة قبل ترحيلهم لدول مختلفة.

استمر الانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني، وعلى أثر هذا، تواصلت عمليات القمع والانتهاكات للحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء، من اعتقالات سياسية، وممارسة للتعذيب بأشكاله كافة، والفصل التعسفي على أساس الانتماء السياسي من الوظائف العامة.. وغيرها، ولكن أخطر هذه الممارسات كان تنفيذ عقوبة الإعدام بحق خمسة من المعتقلين في قطاع غزة دون مصادقة الرئيس الفلسطيني على تنفيذ الأحكام، في صورة منافية لما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

في ظل هذه الأجواء، واصلت الضمير عملها خلال العام ٢٠١٠ بمتابعة قضايا المعتقلين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، والمعتقلين السياسيين لدى السلطة الفلسطينية. في هذا التقرير سوف نستعرض عمل البرامج المختلفة، ولكن ارتباطاً بالأهداف الإستراتيجية والمرحلة التي حددتها المؤسسة في الخطة الإستراتيجية وخطة العمل التفصيلية. وسنقوم بتحليل بيئة العمل الداخلية أيضاً، لتقييم الأداء وطرح التوصيات للمستقبل.



بذلت الضمير جهداً مميّزاً هذا العام في إيصال قضية الأسرى الفلسطينيين للمحافل الدولية، فكانت المعلومات التي وفرتها المؤسسة من إحصائيات، وظروف اعتقال، وإجراءات قانونية، وقضايا الاعتقال الإداري، واعتقال الأطفال والنساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، مصدراً رئيسياً لمختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية التي اهتمت بموضوع المعتقلين، كلجنة التحقيق الدولية، وقنصليات الدول الأوروبية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومؤسسات دولية مثل هيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، وغيرهما، حيث قامت هذه المؤسسات والجهات الأخرى بإصدار بيانات ونداءات عاجلة بناء على المعلومات التي زودتها الضمير.

تشكر المؤسسة طاقم عامليها الذي بذل جهداً رائعاً لتحقيق هذه الإنجازات، وكل من تطوع وساهم خلال العام لنصرة رسالة الضمير ودعمها.

كما تؤكد الضمير أنه لم يكن بالإمكان تحقيق هذه الإنجازات لولا دعم ومساندة المؤسسات الشريكة كافة:

Christian Aid

ICCO. Interchurch Organization for Development Cooperation

Irish Aid

NDC. NGO Development Center

Paz Condignidad

SI. Solidaridad Internacional

Sodepaz. Solidarity For Development and Peace

UNIFEM. The United Nations Development Fund For Women

Couite De. S. Con Causa/ Asturias

Goethe Institute Ramallah





## الهدف العام الأول:

إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية في التعامل مع  
المعتقلين والأسرى وعائلاتهم أثناء الاعتقال  
أو الأسر



انخفض العدد الإجمالي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ليصل إلى حوالي ٦ آلاف أسير مع نهاية العام، ولكن حملات الاعتقال استمرت وتواصلت خلال العام، وطالت العديد من القرى والمدن الفلسطينية، وبخاصة تلك المناطق التي كثفت من نضالها السلمي ضد جدار الضم والفصل العنصري، والاستيطان، ومصادرة الأراضي.



لم تختلف كثيراً أساليب القمع والانتهاكات بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خلال العام، فقد رصدنا عشرات الحالات من التعذيب والتنكيل خلال الاعتقال والتحقيق، وبخاصة بحق الأطفال المعتقلين. ولم يجر أي تحسن على ظروف الاعتقال والاحتجاز في مراكز التوقيف والسجون بشكل عام، واستمرت مصلحة السجون الإسرائيلية بممارسة سياسة العزل، والعقوبات الفردية والجماعية، ومنع زيارات الأهل، ومداومة الأقسام والاعتداء على المعتقلين.

ولكن على الرغم من استمرار قوات الاحتلال بممارسة هذه الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، فإننا لاحظنا خلال العام استمرار الاهتمام من قبل الجهات الرسمية والأهلية الدولية بقضية الأسرى وتوجيه الانتقاد للسلطات الإسرائيلية على هذه الممارسات. فقد عمل البرلمان الأوروبي على طرح قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في أكثر من اجتماع، وحضر لعقد جلسة خاصة لهذا الموضوع في شهر تشرين الأول من العام، ولكن تم تأجيلها لشهر آذار من العام المقبل. وكذلك الأمر، عقدت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف لقاء خبراء خاص بقضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين في بداية ٢٠١١. وقد ساهمت الضمير بشكل فاعل في مثل هذه اللقاءات من خلال تقديم أوراق عمل تطرح قضية الأسرى والانتهاكات التي يتعرضون لها من وجهة نظر قانونية، وأكدت على ضرورة إنهاء معاناة الأسرى وإطلاق سراحهم كافة، من خلال إنهاء الاحتلال، لأن ممارسات قوات الاحتلال في قضية الأسرى مبنية على سياسة التمييز والفصل العنصري، والتعذيب والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوقهم، وهذه كلها جرائم حرب وجرائم دولية، يجب منعها ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها، ولن تنتهي ما دام الاحتلال قائماً، ويمنع الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره.

## الهدف الهزلي الأول:

### الحد من العقوبات والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة للأسرى والمعتقلين وأسرههم

تسعى الضمير من خلال توفير الدعم القانوني المجاني للأسرى وعائلاتهم إلى مساندتهم في مواجهة الانتهاكات اليومية التي يتعرضون لها. ويعمل طاقم محامي الضمير ضمن إستراتيجية قانونية واضحة تركز على المعايير الدولية للقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان في معاملة الأسرى؛ سواء خلال التحقيق أو المحاكمة أو الاعتقال، وعليه يستنفذ المحامون السبل القانونية المحلية كافة لمواجهة الانتهاكات التي

يتعرض لها الأسرى من تعذيب، وسوء معاملة، وإجراءات محاكمة غير عادلة، وأحكام جائرة. تقوم الضمير بالتشبيك مع المؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال كالحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ونادي الأسير، وغيرها لطرح ضرورة استخدام الوسائل القانونية كافة لمواجهة سياسة القضاء العسكري، وأحياناً تشارك الضمير بعض مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية برفع التماسات جماعية للمحكمة العليا الإسرائيلية في قضايا محددة تمس حقوق الأسرى.

تؤمن الضمير أن هناك أهمية عالية لدى وعي المجتمع الفلسطيني عامة، وأهالي الأسرى خاصة، بالحقوق الخاصة بالأسرى، وسبل مواجهة الانتهاكات التي يتعرضون لها هم وعائلاتهم خلال تجربة الاعتقال. وعليه، تسعى الضمير، ومن خلال علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى والسلطات المحلية في مختلف المدن والقرى، إلى تنسيق لقاءات جماهيرية توعوية، تستهدف الفئات التي قد تتعرض لتجربة الاعتقال، لتزويدهم بأكبر قدر من المعرفة لحقوقهم، وما قد يواجهونه خلال الاعتقال والتحقيق والمحاكمة.

إستراتيجيات الدفاع القانوني التي يوفرها المحامون للأسرى والمعتقلين، من أهم سبل مواجهة الانتهاكات والتصدي لها، ولهذا تسعى الضمير إلى رفع كفاءة المحامين العاملين في هذا المجال على صعيد القوانين المحلية المستخدمة، والقانون الدولي واجب التطبيق، من خلال دورات متخصصة مهنية تنفذها بالتعاون مع مؤسسات أخرى، كمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق.

يمكننا القول إننا نجحنا في تنفيذ هذا الهدف إلى حد معين، وسنورد التفاصيل من خلال تحليل أعمق لنتائج المخرجات المختلفة أدناه.

## - المخرجات الأولى:

**توفير الخدمات القانونية والحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب بما يراعي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان**

### النتائج المباشرة:

١. القضايا القانونية التي نترافع بها نتائجها إيجابية على المعتقلين.
٢. المعتقلون وأسراهم راضون عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

## المتابعات والإنجازات:

### • الحالات والقضايا القانونية:

تلقت الضمير خلال العام ٢٧٦ حالة جديدة طلبت الخدمة القانونية من المؤسسة، علماً أننا كنا قد التزمنا بسقف أعلى للحالات الجديدة هو ٣٠٠ حالة، ولكن سياسة الهجوم المستمر على المدنيين من أحياء القدس المعرضين للاقتلاع من منازلهم بسبب الهدم والمصادرة، وارتفاع وتيرة اعتداءات المستوطنين أدت إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد المعتقلين المقدسيين خلال العام، ما حدا بالمؤسسة بالتنسيق مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، لتوظيف محامٍ مشترك يتابع قضايا الاعتقالات في مدينة القدس، حيث بلغ عدد الحالات التي تابعناها خلال العام

من المدينة ١٠٢ حالة، ورام الله ١٢٨ حالة، والخليل ١٢ حالة، ونابلس ٥٩ حالة، وتوزعت الحالات الباقية بين مختلف مدن الضفة وغزة. ٢٩٨ حالة هي لمعتقلين بالغين، و٧٨ حالة لأشبال، و٢٢ حالة هي لمعتقلات نساء.

تابعت المؤسسة خلال العام ٢٦٩ قضية قانونية للحالات الجديدة التي تم استلامها خلال العام، بالإضافة إلى متابعة ٨٨ قضية قانونية لحالات تم استلامها في العام ٢٠٠٩؛ أي ما مجموعه ٤٥٧ قضية قانونية قمت بالعمل عليها خلال العام ٢٠١٠.

نفذ محامو المؤسسة ١٠٢٨ جلسة محكمة، توزعت بين تمديد توقيف، وإجراءات محاكمة، ومراجعة أوامر اعتقال إداري، واستئنافات، واستئنافات على تمديد التوقيف وعلى الأحكام، والتماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية.

٥٢ معتقلاً أطلق سراحهم نتيجة للمرافعة القانونية التي قدمت لهم من محامي المؤسسة (٢٢ معتقلاً في العام ٢٠٠٩)، و٣٩ قضية تحقيق وتوقيف أنجز بها المحامون نتائج جيدة، حيث تم تمديد فترات الاعتقال لمدد أقل مما طلبت النيابة العسكرية (٥٨ في العام ٢٠٠٩).

تابعنا خلال العام ٢٠ حالة اعتقال إداري، منها ٩ حالات قديمة منذ ٢٠٠٩، و٩ معتقلين إداريين أفرج عنهم نتيجة لتدخلنا، و٤ حالات رحلت للعام ٢٠١١، و٧ معتقلين حولوا قضاياهم لمحامين آخرين.

١٠٢ قضية إجراءات محاكمة انتهت خلال العام (٧٥ في العام ٢٠٠٩)، وفي ٨ قضايا تراجعت النيابة عن لوائح الاتهام التي قدمت بحق أطفال فلسطينيين من مخيم العروب في العام ٢٠٠٩ بشبهة إلقاء الحجارة. و٩ قضية أخرى صدرت بها أحكام مختلفة بحق المعتقلين، و٢٢ قضية منها جاءت لصالح المعتقلين.

أما فيما يتعلق بالاستئنافات التي قدمت للمحكمة العسكرية للاستئنافات، قدمنا ما مجمله ١١٦ استئنافاً جاءت نتائجها كالتالي:

العدد	نوع القضية	النتائج
٣٢	اعتقال إداري	٢٨ استئنافاً رفضت، ٣ إفراج، ١ تقصير الأمر
٤٨	تمديد توقيف	٢٠ تم رفضها، و٢٨ تم قبولها إما من خلال تقصير فترة التوقيف وإما الإفراج
٧	توقيف حتى نهاية الإجراءات القانونية	٥ قبلت وتم الإفراج عن المعتقلين، و٢ رفضت
٢٧	تمديد توقيف للتحقيق	٢١ تم رفضها، و٦ تم تقصير فترة التحقيق، و١ أفرج عن المعتقل
١	قرار حكم	تم رفضه
١	التماس للمحكمة العليا في قضية اعتقال إداري	رفض

## • الشكاوى:

قدمنا خلال العام ٦٦ شكوى من أصل ٧٠ حددت في الخطة السنوية، وتركزت حول التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاعتقال أو التحقيق، ومنها شكاوى حول منع الأهل من الزيارات، وأخرى عامة تتعلق بعمل المحامين.

النتائج	نوع الشكوى	العدد
٧ حصلوا على تصاريح، و٣٠ لم نتلق رداً حتى نهاية العام، ١ رفض	منع الأهل من زيارة المعتقلين	٣٨
٦ حولت للدعاء العام لفتح تحقيق، و٨ لم يصل رد قبل نهاية العام، ١ أغلقت، ١ فتح تحقيق.	حول تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة	١٦
٢ نتائج إيجابية وتم تغيير الإجراءات، ٢ لم نتلق رداً قبل نهاية العام.	شكاوى عامة ضد مصلحة السجون	٤
١ قبلت، ٢ لم نتلق رداً	منع سفر من الأرض المحتلة لتلقي علاج طبي	٣
٤ حصلوا على الكفالة بعد التهديد بالتوجه للقضاء نتيجة المماطلة.	لاسترجاع كفالة مالية بعد الإفراج عن المعتقلين	٤
لم نتلق رداً قبل نهاية العام	مصادرة أغراض عند الاعتقال	١

## • زيارات ومتابعات أخرى:

قمنا بزيارة ١٦٦ معتقلاً من الذين تابعنا قضاياهم، وفي بعض الحالات تعذرت الزيارات بسبب الإجراءات التي تتخذها إدارة مصلحة السجون، أو لوجود أوامر منع زيارة من قبل جهاز المخابرات.

تابعنا ٢٨ قضية مرضية، وقمنا بزيارة هؤلاء المعتقلين كافة، والاطلاع على ظروف احتجازهم، وطلبنا الحصول على الملفات الطبية من مصلحة السجون، وتم تحويل الملفات التي استلمناها لمؤسسة أطباء لحقوق الإنسان من أجل تقييم العلاج الطبي الذي يتلقاه الأسرى على يد أطباء مختصين من طرفهم، حتى يتسنى لنا اتخاذ القرار للتدخل القانوني في حالات الإهمال الطبي.

هناك ٨٩ قضية إجراءات قام الأهل بطلب تحويلها لمحامين أو مؤسسات أخرى، ما يشكل ارتفاعاً كبيراً على الرغم من أن غالبية الحالات كانت في مرحلة التوقيف (٤١ حالة)، وهناك أسباب عدة منها عدم رضا الأهل عن الخدمة القانونية المقدمة من الضمير، أو توكيل أكثر من محام مع بداية الاعتقال. وفي مثل هذه الحالات، تتنازل الضمير عن الاستمرار في المتابعة، ولكن هذا لا يعفي من ضرورة متابعة هذا التطور بصورة حثيثة في العام القادم لتفادي هذه الظاهرة.

## • رضا الجمهور:

قامت المؤسسة بالبدء في العمل على قياس رضا الجمهور من خلال الاستمارات الخاصة بهذا الجانب، ولكن للأسف ولأسباب قاهرة لم يستكمل البحث.

## • استخلاصات:

هناك تطور ملحوظ خلال العام على صعيد متابعة الشكاوى وتقديم الالتماسات، وهذا نابع من الإدراك الجاد لأهمية هذه الإجراءات في التصدي للسياسات العنصرية التي يواجهها الأسرى الفلسطينيين في مراحل الاعتقال المختلفة. وكذلك الأمر بخصوص استنفاد إجراءات المحاكمات، وبخاصة في الحالات التي نعتقد أن هناك أملاً بإلغاء لوائح الاتهام أو تعديلها بصورة جوهرية.

ولكن بعضاً من الإخفاقات التي برزت في أعوام سابقة استمرت خلال هذا العام، وفي بعض الحالات تفاقت، ما يستدعي اتخاذ خطوات أكثر جدية، وبخاصة في موضوع تحويل الملفات لجهات أخرى. فكما ذكرنا سابقاً على الوحدة القانونية أن تتأكد من عدم توكيل أي محام أو أي جهة أخرى قبل متابعة أي حالة جديدة، وتوضيح سياسة المؤسسة في هذا الخصوص للأهل، وعلى المحامين التواصل بصورة أكبر مع المعتقلين والأهل لدعمهم في مواجهة مختلف الإجراءات، وزيادة وعيهم حول أهمية استنفاد الإجراءات كافة لمواجهة مختلف الانتهاكات. كما استمر الإخفاق في توفير زيارات للحالات كافة التي استلمتها المؤسسة، ولكن هذا مرتبط أيضاً بالقضية السابقة، حيث حولت بعض القضايا قبل توفير الزيارة، أو تم الإفراج عن البعض أيضاً قبل المتابعة القانونية، ولكن يجب أن يستمر بذل الجهد لتوفير الزيارات للحالات كافة التي تتابعها المؤسسة.

## - المخرج الثاني:

### توفير خدمات الإرشاد والتوعية الحقوقية والقانونية

#### النتائج المباشرة:

١. المعتقلون وأهاليهم والجمهور أكثر وعياً لحقوقهم.
٢. ارتفاع في الطلب على المواد التوعوية.

## المتابعات والإنجازات:

قدمت الوحدة القانونية الإرشاد الحقوقي لـ ٨٠ حالة من أصل ١٧٠ حالة حددت في الخطة السنوية، وهذه الحالات لا نقدم لها الخدمات القانونية فحسب، بل نقدم لها أيضاً إرشاداً وتوعية حول الحقوق المتعلقة بإجراءات الاعتقال والزيارات وإجراءات أخرى مرتبطة بالتحقيق والمحاكمة والاحتجاز في السجون.



وقام المحامون بإرشاد ١٥ حالة (من أصل ٣٠ بحسب الخطة السنوية) حول الإجراءات القانونية المتبعة في المحاكم وطبيعة التهم الموجهة لأبنائهم في لوائح الاتهام ومستوى العقوبات المتوقع.

وقامت المؤسسة بعقد ١٠ لقاءات جماهيرية (من أصل ١٥ خطط لها)، وتم التنسيق لها مع لجان الأسرى في القرى المختلفة والمجالس القروية أو مؤسسات محلية مثل جمعية الشبان المسيحية، ولجان العمل الصحي واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وتوزعت هذه اللقاءات في مناطق الضفة الغربية كافة، وحضرها ٣٦٨ شخصاً.

وجرى التنسيق لعقد ٣ لقاءات جماهيرية في كل من بيت أمر، وجلبون، وسلوان، ولكن تم إلغاء اللقاءات لأسباب تتعلق بالجهات التي نسقنا معها كما في بيت أمر وجلبون، أو بسبب مدهامة الجيش كما في سلوان.

وقامت المؤسسة خلال هذه اللقاءات الجماهيرية، وكذلك من خلال علاقاتها مع مؤسسات محلية عديدة، بتوزيع ٦٦٥ نسخة من دليل «اعرف حقوقك»، و٣٠٠ نسخة من دليل «اعرف حقوقك للمعتقلين الإداريين»، وتشمل هذه الأدلة إرشادات للجمهور حول إجراءات الاعتقال والانتهاكات وسبل مواجهتها.

يقوم محامو المؤسسة باستعراض مراحل الاعتقال والإجراءات القانونية التي تتخذ في المراحل كافة من قبل قوات الاحتلال، مع التركيز على أهم الحقوق التي يكفلها القانون الدولي للمعتقلين في مثل هذه الحالات، وما هو متوفر في الأوامر العسكرية والقوانين المدنية الإسرائيلية. وتقوم بتوزيع دليل «اعرف حقوقك» الخاص بإجراءات التوقيف والتحقيق، ودليل «اعرف حقوقك» الخاص بالاعتقال الإداري في هذه اللقاءات.



تجربة أولى لتقييم هذه الأنشطة، قامت المؤسسة بإعداد استمارة تقييم وزعت على جمهور المشاركين في ٣ قرى، وتم جمع ٤١ استمارة من المشاركين، وقد تركز التقييم على ٣ محاور:

- نسبة الاستفادة من المحاضرة: ٨٥, ٨٠٪ أجابوا أنهم استفادوا من المحاضرات، وأنها زودتهم بمعلومات جديدة وقيمة.
- تقييم مضمون المحاضرات وتنوعها: ٧٩٪ أجابوا أن المواضيع التي طرحت قيمة وغطت جوانب عديدة.
- نسبة الرضا عن أسلوب المحاضر: ٧٩٪ أجابوا أن المحاضر جيد وشرح المواضيع بطريقة مفهومة وسهلة.

ضمن هذا المخرج، قمنا بتسجيل ٨ حلقات إذاعية موجهة للأسرى والأسيرات داخل السجون، تتناول أهم الحقوق وترشد الأسرى والأسيرات حول الآليات القانونية المتاحة أمامهم لمواجهة الانتهاكات التي يتعرضون لها داخل السجون. وقد تناولت الحلقات موضوع التعذيب، والعزل، والوضع الصحي، والحق في التعليم، ومواجهة الانتهاكات داخل السجون بشكل عام. وقمنا بث ٤ حلقات منها موجهة للأسيرات خلال العام من خلال صوت فلسطين، وتم تأجيل بث الحلقات الموجهة للأسرى للعام ٢٠١١. وقد تلقينا تقييماً إيجابياً من الأسيرات الفلسطينيات خلال زيارتهن، وطالبنا بأن نستمر في مثل هذه البرامج.



كما سجلنا ٥ رسائل إذاعية توعوية للأسرى والأسيرات، وقد قمنا ببثها عبر ٩ إذاعات مختلفة في كل من الضفة الغربية وغزة لضمان سماعها من قبل الأسرى كافة في السجون المختلفة.

كذلك قمنا بإعداد دليل خاص بالأسيرات يستعرض أهم الحقوق التي تكفلها لهن قوانين مصلحة السجون الإسرائيلية، والإجراءات القانونية المتاحة لحماية هذه الحقوق، وتمت ترجمة قوانين مصلحة السجون ذات العلاقة من اللغة العبرية للعربية لتضمينها في الدليل. وتم التوجه للجهات الرسمية في مصلحة السجون الإسرائيلية للسماح بإدخال هذا الدليل للأسيرات الفلسطينيات، ولكن تم رفض الطلب، وسوف نعمل خلال العام ٢٠١١ على متابعة هذا الأمر في سياق موضوع إدخال الكتب بشكل عام للأسرى السياسيين الفلسطينيين.

قمنا بإعداد دليل مشابه لدليل الأسيرات، موجه للأسرى الفلسطينيين بشكل عام، وسوف يستمر العمل على إنجازه بالشكل النهائي في العام ٢٠١١.

#### • استخلاصات:

نجحت المؤسسة خلال العام في تطوير برنامج التوعية، وبخاصة نجاحها في الوصول لجمهور الأسيرات والأسرى داخل السجون عبر الإذاعات المختلفة، وتقديم الإرشادات والنصائح القانونية حول أهم الحقوق والانتهاكات التي يتعرضون لها.

عدم قدرة المؤسسة على تنفيذ اللقاءات الجماهيرية كافة التي خطط لها لا يعود إلى إخفاق داخلي فحسب، بل إنه مرتبط أيضاً بعدم التزام الجهات الخارجية التي ساعدت المؤسسة لتنفيذ هذه اللقاءات، ومستقبلاً يجب توضيح معايير التنسيق مع الجهات المختلفة بصورة تضمن الالتزام.

وسنعمل خلال العام القادم على إدخال الأدلة الخاصة بالأسيرات والأسرى إلى السجون، وتجدر مراجعة دليل «اعرف حقوقك» وإجراء التعديلات اللازمة على ضوء التعديلات التي وردت على الأوامر العسكرية ذات العلاقة خلال العام ٢٠١٠.

### - المخرج الثالث:

المحامون الذين يقومون بالتمثيل القانوني عن الأسرى والمعتقلين لديهم المعرفة والخبرات والتوجهات والممارسات المهنية العالية

#### النتائج المباشرة:

١. المحامون الذين تدريبوا اكتسبوا المهارات اللازمة للمرافعة عن المعتقلين بمهنية عالية.
٢. المحامون الذين تدريبوا يطبقون الإجراءات القانونية على الحالات التي يترافعون فيها.



## • المتابعات والإنجازات:

طورت المؤسسة برنامج تدريب للمحاميين العاملين في المحاكم العسكرية، وطلاب الحقوق المعننين بالعمل في هذا المجال، يضمن توفير المعرفة والخبرة في مجال الإجراءات الجنائية المتبعة أمام القضاء العسكري بناء على الأوامر العسكرية الإسرائيلية والقانون الجنائي الإسرائيلي، وكذلك معايير المحاكمات العادلة بموجب القانون الدولي.



وبناء على تقييم البرنامج في السنوات السابقة، قمنا بإعادة بناء للمستويات المختلفة، الأول يتناول نشأة المحاكم العسكرية وإصدار الأوامر العسكرية، وإجراءات التوقيف والتحقيق بصورة مكثفة ومختصرة، يعرض على طلاب الحقوق في السنتين الثالثة والرابعة في الجامعات الفلسطينية كافة.

والمستوى الثاني يتناول، وبعث، الإجراءات الجنائية المتبعة في المحاكمات كالبينات المستخدمة ونقاش الشهود. والمستوى الثالث يستعرض الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، وما هو متاح للدفاع عنهم بموجب هذه المعايير.

تم التواصل مع الجامعات الفلسطينية: بيرزيت، القدس، النجاح، الجامعة العربية الأمريكية، وقدم البرنامج الأول ٤ ساعات دراسية لكل كلية، وزيارة ميدانية لإحدى المحاكم العسكرية، وحضره أكثر من ٨٠ طالب حقوق من الجامعات المختلفة. وكان تقييم الطلبة للبرنامج جيداً جداً، وعكس هذا تفاعلهم خلال المحاضرات وتواصلهم مع المؤسسة لاحقاً للحصول على معلومات، والقيام بأبحاث مختلفة حول الأسرى والمحاكم العسكرية.

١. خلال الأعوام الماضية، طورت المؤسسة علاقة مميزة مع العيادة القانونية في جامعة القدس، فقامت المؤسسة بتدريب ١٥ طالباً من العيادة على أهم الحقوق خلال الاعتقال، وأهم الإجراءات القانونية المرافقة للاعتقال، وسيقوم الطلاب بتدريب طلاب المدارس حولها من خلال برنامجهم الخاص. كما عقدت المؤسسة ٤ محاضرات مختلفة لطلاب العيادة خلال العام، ورتبت لهم زيارة للمحكمة العسكرية في عوفر. واستضافت المؤسسة طالب حقوق من العيادة كمتدرب في مجال العمل في حقوق الإنسان لمدة عام.

نفذ المستوى الثاني من التدريب مع ١٦ محامياً فلسطينياً تم اختيارهم من العاملين في المحاكم العسكرية، وتضمن البرنامج مواضيع ذات علاقة بالإجراءات الجنائية في المحاكم العسكرية والقانون الجنائي الإسرائيلي عامة. وجاء البرنامج من ٢٨ ساعة تدريبية قدمت خلال ٦

أيام تدريبية. وقَّيم المشاركون التدريب أنه ساهم في رفع قدراتهم للمرافعة المهنية أمام المحاكم العسكرية، وزودهم بالمعرفة اللازمة لمواجهة الانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون خلال الاعتقال والمحاكمات والتصدي لها.

عقدت الدورة الثالثة على مدار يومين ونصف، وشارك فيها ٢٢ محامياً، وقامت المؤسسة بدعوة كل من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، ومؤسسة الحق، للمشاركة في تقديم هذا التدريب، واستعراض الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي، وما هي الإجراءات الخاصة التي يمكن استخدامها ضمن أجهزة الأمم المتحدة المختلفة لتوفير الحماية لهؤلاء الأسرى.

قيم المشاركون هذا التدريب أيضاً من خلال استمارات شملت تقييماً حول المواد التدريبية والمدربين وظروف التدريب، وجاءت النتائج أن معظم المتدربين قيموا مواد التدريب بالقيمة، والمدربين جيدين، ومكان التدريب بالمناسب، وكان هناك اقتراح أن يتم تخصيص وقت أطول للمواضيع كافة لمدى أهميتها.

### • استخلاصات:

إن عملية التقييم لبرنامج تدريب المحامين خلال العام عكست ضرورة إجراء بعض التعديلات على هيكلية البرنامج من ناحية توزيع ساعات التدريب والفئة المستهدفة من التدريب، وتعديل البرنامج لاستهداف طلاب الحقوق في الجامعات المختلفة، ونتائج هذا التواصل دلت على صواب هذا التوجه، وعليه سوف نقوم بتطوير هذا الموضوع في السنوات القادمة.

## الهدف الهريقي الثاني:

**الحد من الانتهاكات في السياسات والممارسات أثناء الأسر والإعتقال أو المحاكمة والتي لا تتماشى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان**

بناء على توصيات المحامين المتدربين في المستوى الثالث، سنقوم بتعديل البرنامج، وتخصيص وقت أطول لإثراء مضمون التدريب.

نجحت الضمير خلال العام في توثيق كم كبير من المعلومات حول ظروف المعتقلين في المراكز والسجون المختلفة وفي المحاكم العسكرية، وأنتجت العديد من القصص والأوراق البحثية التي نشرت ووزعت على الجهات المعنية بهدف رفع الوعي، وحث الجهات المختلفة على ضرورة التحرك. تؤمن الضمير أن لعملية الرصد والمراقبة دوراً أساسياً في مواجهة الانتهاكات، وبخاصة إذا كان التوثيق ممنهجاً ويحتكم للمعايير المهنية في هذا المضمار، إذ إنه يعتبر مصدراً أساسياً للمعرفة الدقيقة حول تفاصيل الانتهاكات، وبذلك يساهم في عملية بناء إستراتيجيات المواجهة الضرورية للحد من هذه الانتهاكات.

تعتقد الضمير أن هذا العام شهد تطوراً إيجابياً على صعيد طرح قضية الأسرى الفلسطينيين من قبل جهات رسمية دولية؛ مثل اتحاد البرلمانين الدوليين، والبرلمان الأوروبي وآخرين، ما يعني أن هناك تقدماً على صعيد الاعتراف بأهمية إنهاء ملف الأسرى الفلسطينيين لتحقيق سلام عادل. ولعبت الضمير دوراً بارزاً في توفير المعلومات من أجل خلق هذه الفرص.

## - المخرج الأول:

الرصد والتوثيق والنشر / الدراسات للانتهاكات التي تواجه الأسرى والمعتقلين أثناء وبعد الأسر أو الاعتقال

### النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في عدد الزيارات للسجون ومراكز التوقيف، وتطور مستوى التوثيق.
٢. ارتفاع في الطلب على المعلومات، وفي توزيع المعلومات للمؤسسات والأفراد.
٣. ارتفاع في رضا المؤسسات والأفراد عن جودة المعلومات، وازدياد ثقتهم بها.

### • المتابعات والإنجازات:

نفذت المؤسسة ١٨٢ زيارة خلال العام لمراكز التوقيف والتحقيق والسجون (١٤٦ في العام ٢٠٠٩)، ونجحنا في زيارة ٤٥٣ معتقلاً من أصل ٥٦٢ طلبوا للزيارة. ويبين جدول (١) عدد الزيارات لكل مركز، وجدول (٢) يبين عدد الزيارات حسب الهدف من الزيارة، وجدول (٣) يبين عدد من تمت زيارتهم مقابل من طلبوا للزيارة، وجدول (٤) مقارنة للزيارات التي نفذت في العام ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧.

تهدف زيارات مراكز التوقيف والتحقيق إلى رصد أساليب التعذيب والانتهاكات المرافقة لعملية الاعتقال وظروف الاحتجاز في هذه المراكز، وتم رصد ٢٤ أسلوباً مختلفاً من التعذيب وسوء المعاملة. وتهدف زيارات السجون إلى مراقبة الأوضاع الصحية والظروف العامة للغرف والأقسام، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى داخل السجون؛ مثل العزل، والحرمان من العلاج الطبي المناسب، والحرمان من الحق بالتعليم، وفرض العقوبات، والقمع.. وغيرها العديد من الانتهاكات الأخرى التي يتعرض لها الأسرى بشكل منهجي ومنظم. كما يتم أيضاً رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها أهالي المعتقلين إما أثناء عمليات الاعتقال وإما في المحاكم العسكرية وإما أثناء زيارات السجون، وتم توثيق ٢٠ أسلوب انتهاك تتعرض لها أسر المعتقلين.



ووثقت المؤسسة خلال العام ٥٥ تصريحاً مشفوعاً بالقسم من معتقلين، و٩ تصاريح من معتقلين أفرج عنهم أو من عائلات. وتعتمد مؤسسة الضمير على مصادر متعددة للمعلومات المتعلقة بالأسرى والمعتقلين، كالمعلومات المتوفرة لدى المؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال، كما تراقب ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، وتوثق المعلومات بعد التحقق من مصداقيتها، وتقوم وحدة التوثيق والدراسات بحفظ جميع المعلومات وتحليلها على قاعدة بيانات طورت لهذا الغرض.

ومن أهم نتائج عملية الرصد هو بناء إحصائيات وقوائم تعكس حقائق مهمة حول بعض القضايا المميزة في تجربة الاعتقال، ونقوم بعملية تحديث دورية لهذه الإحصائيات.

استخدمت المعلومات التي رصدت ووثقت في إعداد نشرات دورية حول ظروف السجون ومراكز التوقيف والتحقيق والانتهاكات التي تمارس فيها، وسوف يتم إصدار تقرير سنوي شامل يعكس كافة ما رصد خلال العام حول ظروف الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال، وما تعرضت له من سياسات وممارسات قمعية، وهذا التقرير تقوم المؤسسة بإصداره في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني في السابع عشر من نيسان من كل عام. وتسعى المؤسسة في السنوات الأخيرة إلى توظيف عملية الرصد لإعداد الأبحاث والتقارير المفصلة حول قضايا محددة في مجال الاعتقال وحقوق الأسرى. وفي هذا المجال، تم إعداد دراسة حول حق الأطفال الأسرى في التعليم داخل السجون الإسرائيلية، وتقرير حول حقوق الأسرى الإداريين بناء على أوامر مصلحة السجون والقانون الدولي الإنساني، ومقال حول الأسرى المقدسيين نشر في ملحق مع جريدة الأيام الفلسطينية.

كما تم إعداد حالات دراسية خاصة لـ ٢١ معتقلاً، ١٤ منها لمعتقلين إداريين، ٥ حالات تعذيب، ٢ لمعتقلين في العزل، و٢ مدافعين عن حقوق الإنسان وقضايا أخرى. وقد نشر من هذه القصص ١١ على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، وقدمنا نداءات عاجلة وشكاوى دولية بناء على المعلومات الموثقة في بعض الحالات الأخرى.

وقامت المؤسسة بمتابعة المحتجزين من سفينة الحرية « فلوتيليا » الذين قامت إسرائيل باختطافهم من عرض البحر، واقتيادهم للشواطئ الإسرائيلية، وتم احتجازهم في سجن إيلابيت السبع، وقمنا بزيارتهم ومراقبة ظروف احتجازهم وجمع تصاريح مشفوعة بالقسم حول الاعتداء على السفينة والانتهاكات التي تعرضوا لها، وزودت المؤسسة هذه المعلومات لمجموعة المحامين الدوليين الذين يتابعون قضية محاسبة إسرائيل وملاحقتها قضائياً على هذه الجريمة.

المعلومات التي رصدت من قبل وحدة التوثيق والدراسات خلال العام كانت الأساس للشهادة السنوية التي تقدمها المؤسسة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، وكذلك الأساس للتقارير المختلفة التي قدمت لجهات مختلفة في الأمم المتحدة، وتم تزويد وسائل الإعلام المختلفة المحلية منها والدولية بمعلومات بصورة دورية حول قضايا الأسرى، كبرنامج "لا بد للقيء أن ينكسر" على إذاعة صوت فلسطين، وقناة الجزيرة باللغة الإنجليزية، وأيضاً بعض الممثلات الأوروبية، وبخاصة المعنية بقضايا المدافعين عن حقوق الإنسان كالقنصلية البريطانية، والمثلية الألمانية.

ووفرت وحدة الدراسات والتوثيق خلال العام الإرشاد والمعلومات للعديد من الباحثين المحليين من طلاب جامعات، ومهتمين بقضايا الأسرى والأسيرات.

## • استخلاصات:

تواصل هذا العام تطور أداء المؤسسة في قضايا الرصد والتوثيق، ولم يقتصر الأمر على ارتفاع عدد الزيارات للسجون ومراكز التوقيف، والزيارات الميدانية، بل شمل التطور مهنية الرصد وتصنيف المعلومات وتحليلها. لوحظ توجه العديد من المؤسسات والباحثين والإعلاميين لطلب المعلومات، وهذا يعكس ثقة وتقديراً لنوعية المعلومات التي توفرها المؤسسة حول قضية الأسرى.

وعلى الرغم من هذا التطور، تعتقد الضمير أن عليها أن تبذل جهداً مستمراً في عملية التطوير والارتقاء بمستوى الرصد ليلبي احتياجات البرامج الأخرى، وبخاصة تقديم الشكاوى المحلية والدولية، وتوفير الدراسات والتقارير، وبخاصة تطوير استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في عمليات الرصد والتوثيق.

## - المخرج الثاني:

بناء تحالفات من المؤسسات المحلية والدولية والإقليمية تساند وتعمل على قضايا الأسرى والمعتقلين لدى الاحتلال الإسرائيلي

### النتائج المباشرة:

١. ازدياد الأنشطة ضمن التحالفات القائمة.
٢. اتساع الشبكات الداعمة لقضايا الأسرى والأسيرات.
٢. بناء شبكات جديدة حسب الحاجة.

### • المتابعات والإنجازات:

تؤمن الضمير أن العمل المشترك والجماعي له الأثر الأكبر لإحداث التغيير المنشود على واقع حقوق الإنسان في الأرض المحتلة. وبما أن قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين هي واحدة من أهم القضايا التي تمس شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني، لا يمكن إغفالها في خضم التصدي لجرائم الاحتلال الإسرائيلي وإنهائه، ولهذا تعمل الضمير دائماً على تضمين قضية الأسرى في خطاب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وفعاليتها الهادفة إلى مقاومة الاحتلال وجرائمه.

الضمير عضو في العديد من الشبكات والتحالفات المحلية كشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والهيئة العليا لشؤون الأسرى، والمجلس الفلسطيني لمؤسسات حقوق الإنسان، والتحالف الفلسطيني المناهضة التعذيب، ومجموعة العمل على موضوع الحماية في مكتب المفوض السامي المحلي (Protection Cluster Working Group)، وأيضاً في المجموعة المحلية لمتابعة قرار مجلس الأمن ١٦١٢ لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

وتقوم الضمير من خلال دورها في الهيئة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بطرح قضية الأسرى على أعضاء الشبكة، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة، وتلتقي بالوفود الدولية التي تزور الشبكة وتطرح قضية الأسرى، كما تطرحها من خلال شبكة العلاقات الواسعة التي تتمتع بها الشبكة، وفي المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تشارك فيها الشبكة عادة.

كما تشارك الضمير في الاجتماعات الدورية التي تعقدها الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى، حيث يتم التوافق على خطة عمل سنوية عادة، ومتابعة القضايا المستجدة والطارئة؛ كالأوضاع الصحية المتردية داخل السجون، وإحياء يوم الأسير الفلسطيني.



وشاركت الضمير ضمن تحالف التعذيب بإعداد مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية الفلسطينية لترتيب إجراءات زيارات دورية رقابية لمراكز التوقيف والسجون في مناطق السلطة الفلسطينية، ولكن تراجعت الوزارة عن توقيع هذه الاتفاقية. وطورت استمارة موحدة لمجموع المؤسسات أعضاء التحالف، لرصد حالات التعذيب بناء على الاستمارة البحثية التي تستخدمها وحدة الرصد والتوثيق في المؤسسة. وشارك التحالف في أنشطة اليوم العالمي ضد التعذيب، وتم إعداد نشرة تعريفية بالتحالف سيتم نشرها في العام القادم.

شاركت الضمير بشكل فاعل في الإعداد للمؤتمر الدولي حول الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي الذي عقد في المغرب. وبادرت مؤسسة نادي الأسير، بالتعاون مع مؤسسات مغربية خاصة كالجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى عقد هذا المؤتمر، لرفع وعي المجتمع العربي بقضية الأسرى وأهمية مساندتهم. وقد شاركت الضمير في اجتماعات تحضيرية عدة لإعداد برنامج المؤتمر والأوراق البحثية التي قدمت، وعرضت المؤسسة قضية الاعتقال الإداري والمحاكم العسكرية الإسرائيلية وتعارضها مع معايير القانون الدولي الإنساني.



كما تواصلت الضمير مع مجموعة الرقابة حول حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (OMCT & FIDH)، وبخاصة حول القضايا المتعلقة باعتقال الناشطين في قضايا الجدار، وقضية اعتقال أمير مخول مدير شبكة اتجاه (شبكة المؤسسات الفلسطينية داخل إسرائيل)، وتواصلنا مع الشبكة الأوروبية المتوسطية، والخط الأمامي وغيرها، وقام العديد منها بإصدار بيانات حول اعتقال مخول بناء على معلومات الضمير ونداءاتها العاجلة التي أصدرتها في سياق هذه القضية.

وعملت الضمير خلال العام على إعداد طلب العضوية للمؤسسة كمرقب في المجلس الاقتصادي الاجتماعي، على أن يقدم في حزيران من العام القادم.

## • استخلاصات:

نجحت الضمير خلال العام في تكثيف جهودها وعملها مع التحالفات والشبكات التي كنا قد قيمنا سابقاً أنها تساهم في دعم قضية الأسرى ونصرتهم، ونطمح أن تطور هذه العلاقات ونفتح الأفق لعلاقات أخرى، ولكن ما زالت هناك حاجة ملحة لتنظيم عمل الائتلافات والتحالفات المحلية، لتجاوز الإعاقات الناتجة عن الإخفاقات في التنسيق أحياناً، أو عدم التزام الأطراف كافة بمبدأ المشاركة والتعاون.

## - المخرج الثالث:

### تنظيم حملات ضغط ومناصرة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي

#### النتائج المباشرة:

١. ازدياد في عدد المشاركين في الحملات.
٢. ازدياد الطلب على المواد والمعلومات الخاصة بالحملات.

## • المتابعات والإنجازات:

### حملة الاعتقال الإداري:

أطلقت مؤسسة الضمير حملة محلية ودولية ضد الاعتقال الإداري في آذار ٢٠٠٩. وفي سياق الحملة، أطلقت الضمير ٨ نداءات عاجلة باسم



معتقلين إداريين خلال العام، منها لنساء رهن الاعتقال الإداري ك (هناء شلبي)، أو أطفال كعماد الأشهب. وتم تعديل ٧ نداءات أطلقت سابقاً في العام ٢٠٠٩. وتتشعب هذه النداءات على الصفحة الإلكترونية للمؤسسة، وتوزع على المؤسسات والجهات الرسمية كافة؛ كممثليات الدول الأوروبية، وأعضاء برلمان أوروبيين ودوليين، ومؤسسات الأمم المتحدة المختلفة. وتم استخدام بعض هذه النداءات من قبل جهات مختلفة لنشرها وإصدار نداءات عاجلة من قبلهم حولها. مثلاً، قامت شبكة (OMCT) بإصدار نداء عاجل حول قضية هناء شلبي بناء على نداء الضمير.

وتم إعداد ونشر ٥ قصص فردية لمعتقلين إداريين، مثل النائب في البرلمان الفلسطيني باسم زعارير، والطالب الجامعي عرفات داوود وغيرهما، وتم توزيع هذه القصص مع ملف الحملة الذي يحوي أيضاً تحليلاً قانونياً لموضوع الاعتقال الإداري، وبوستر وبوستكارد وملصقات حول الاعتقال الإداري، وتم توزيع هذه المواد محلياً ودولياً أيضاً من خلال مشاركاتنا في مؤتمرات وورش عمل وجولات توعوية.

### حملة المدافعين عن حقوق الإنسان :

واصلت الضمير جهودها خلال العام لنشر الوعي حول استهداف قوات الاحتلال للناشطين المحليين والدوليين المشاركين في فعاليات مقاومة الجدار وهدم المنازل والاستيطان في القدس والضفة الغربية، وحشد الجهود لنصرة هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان، وفضح الانتهاكات التي يتعرضون لها، وتفعيل سبل حمايتهم. وتضمنت هذه الجهود إرسال رسائل لسياسيين رسميين، وبخاصة الممثلات الأوروبية، لتفعيل دورهم من خلال تطبيقهم المعايير الأوروبية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإعلامهم بنتائج الإجراءات القانونية ومطالبتهم التدخل السريع لإطلاق سراح هؤلاء الناشطين.

كما أصدرت الضمير خلال العام ٣ نداءات عاجلة حول ٤ قضايا لمدافعين عن حقوق الإنسان: عبد الله أبو رحمة، سبتي الخواجا، محمود نافع، أمير مخول. وكانت هذه النداءات الأساس لتحرك العديد من المؤسسات الدولية كأمنستي، وهيومان رايتس ووتش، والخط الأمامي، والشبكة الأوروبية المتوسطية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية ضد التعذيب. وأصدرنا بياناً حول منع دخول المتطوع في مؤسسة الضمير بيتر هام للأراضي المحتلة بعد سفره لتجديد الإقامة.





وقامت الضمير أيضاً بعقد بعض اللقاءات مع البعثات الدولية في الأرض المحتلة، كان منها لقاء مع ممثلين عن معظم الدول الأوروبية في مقر البعثة الأوروبية في القدس، وتقديم تلخيص عن واقع المدافعين عن حقوق الإنسان، وأهم الجوانب القانونية لقضيتهم. وكانت هذه اللقاءات مع القنصلية البريطانية ووفد من مكتب الكومنولث والخارجية، ولقاء أيضاً مع وفد من لجنة الخارجية البريطانية حول اعتقال الأطفال في قرية نعلين، ولقاء مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الألماني، وآخر مع مندوبي الممثلات الأوروبية لوضع خطة تنفيذ محلية للمعايير الأوروبية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وتعاونت المؤسسة بشكل مكثف مع الحملة الشعبية لمقاومة الجدار في موضوع الضغط والمناصرة لحماية الناشطين المشاركين في مقاومة الجدار، وشمل هذا التعاون تزويد الممثلات الأوروبية بالمعلومات والتفاصيل القانونية حول قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان، وتصميم موقع إلكتروني خاص بهذه القضية: <http://right2stopthewall.org/>.

ساهمت الضمير بتوفير المعلومات حول قضايا الاعتقال، وبخاصة المعتقلين المدافعين عن حقوق الإنسان، وكانت مسؤولية الحملة الشعبية تحديث المعلومات ومتابعة الصفحة، وبسبب ظروف داخلية تعثرت هذه الأمور أحياناً.

### • الجولات الخارجية :

قامت المؤسسة بإجراء جولتين دوليتين خلال العام؛ الأولى شملت أربع دول أوروبية هي هولندا، وبلجيكا، وألمانيا، وبولندا. والثانية كانت لكندا. وقامت المؤسسة بطرح قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بشكل عام وارتباطها بواقع حقوق الإنسان في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتم التركيز على قضايا الاعتقال الإداري، والمدافعين عن حقوق الإنسان، واعتقال الأطفال والنساء. وشملت هذه الجولات لقاءات مع مسؤولين سياسيين وصناع قرار، ومؤسسات حقوق إنسان محلية ومجموعات ناشطة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، بهدف تفعيل المساندة لقضية الأسرى الفلسطينيين، وخاصة الحملات الخاصة التي تتابعها الضمير.

وشملت الجولة الأوروبية لقاءات مع وزارات الخارجية في هولندا، وألمانيا وبولندا، وممثلين عن البعثة الأوروبية، ومجلس الاتحاد الأوروبي، وبرلمانيين في البرلمان الأوروبي. وكان جل التركيز على ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بتبني إستراتيجية محلية لتطبيق المعايير الأوروبية الخاصة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، استكمالاً للجهد الذي بذل محلياً مع الممثلات الأوروبية المختلفة، الذي أثمر عن خلق نظام زيارات رقابية دورية للمحاكم العسكرية الإسرائيلية في قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل مندوبين من الممثلات المختلفة.

أما الجولة في كندا، فقد تناولت أيضاً قضية الاعتقال الإداري وقضايا المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال اللقاءات مع طلاب في جامعات مختلفة؛ كجامعة تورنتو في كلية الحقوق، وجامعة يورك، ومجموعات ناشطين ومحامين، وشملت أيضاً لقاءات مع ممثلين من مكتب العلاقات الخارجية والتجارة الدولية، حضره ممثلون من وزارة العدل، وشعبة حقوق الإنسان، وشعبة المساعدات الإنسانية.

## حملة الرسائل:

واصلت الضمير توفير المعلومات للناشطين الدوليين الذين يقومون بمراسلة الأسيرات الفلسطينيات والأشبال رهن الاعتقال الإداري ضمن حملة الرسائل التي تقودها المؤسسة، بالتعاون مع مجموعات التضامن في فرنسا، وهناك حوالي ٢٤٠ ناشطاً/ة يرسلون الأسيرات بشكل دوري، ويرسلون نسخاً عن هذه الرسائل للضمير، ونقوم نحن بتحديث المعطيات حول الأسيرات بشكل دوري. وقد بادرت الضمير إلى حث بعض المجموعات الأخرى في كل من كندا وبريطانيا للقيام بمراسلة المعتقلين الإداريين. هذه الرسائل تحمل الدعم للأسرى وتعطيهم الفرصة للتواصل مع العالم ونقل قصصهم الشخصية ومعاناتهم ومعاناة أسرهم للمجتمع الدولي، من خلال التواصل مع الناشطين المجتمعيين في مختلف الدول.

كما أن لجنة التضامن مع فلسطين في فرنسا تعمل على قضايا المعتقلين الإداريين الأطفال والنساء، من خلال إرسال رسائل ضغط للسلطات الإسرائيلية لإطلاق سراحهم.

وهناك أيضاً مجموعة العمل لإنهاء التعذيب (ACAT)، التي تزودها بأسماء أسرى تعرضوا للتعذيب وهم يقومون بنشر نداءات عاجلة وإرسال رسائل تضامن مع ضحايا التعذيب.

## • استخلاصات:

نجحت الضمير، ومن خلال نشر القصص الفردية، في تسليط الضوء على بعض الأمور الخاصة كالاعتقال الإداري، واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، ما ساهم، وبشكل فعال، في نشر الوعي حول قضية الأسرى، وبخاصة على المستوى الدولي، وإثارة اهتمام المستوى الرسمي، والمؤسسات، والناشطين. وقد دعا هذا الأمر بنا إلى الاستنتاج أن الحالات الفردية لها الأثر الكبير في إحداث التغيير، وبخاصة إذا رافق عرض الحالات الفردية اقتراحات محددة لآليات التفاعل والتأثير المحتمل، وعليه سوف تركز المؤسسة على هذا الجانب في صياغة حملاتها القادمة، كما برز خلال التقييم ضرورة رفع الكفاءة من ناحية توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في الحملات المختلفة، التي قد تساهم في خفض أعباء واحتياجات حملات الضغط والمناصرة.

أما بخصوص الجولات الخارجية، فقد كان واضحاً أن هناك ضرورة لمواصلة مثل هذه الجولات، وبخاصة في دول أوروبية كبولندا التي تتميز بعلاقتها مع إسرائيل، من أجل البدء في إحداث التغيير، وبخاصة أننا لمسنا في الدول كافة أن جيل الشباب أكثر انفتاحاً لسماع الحقائق والجدل القانوني حول قضية الاحتلال بشكل عام، وقضية الأسرى بشكل خاص، ولديه القابلية للتفاعل والتحرك. كما أن اللقاءات مع الرسميين، وعلى الرغم من أنها مهمة صعبة جداً وبخاصة في الدول الصديقة لإسرائيل، فإنها ضرورية جداً لوضع هؤلاء المسؤولين أمام تحديات كبيرة حول مسؤوليتهم الدولية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان دون تمييز.

## - المخرج الرابع:

تجديد رأي عام عالمي لمساءلة إسرائيل ومحاسبتها وللضغط عليها لتغيير ممارساتها وسياساتها.

### النتائج المباشرة:

١. ازدياد في عدد التقارير والشكاوى الفردية التي ترفع للمؤسسات الدولية ذات العلاقة كهيئة الأمم المتحدة.
٢. ازدياد في الطلب على المعلومات من قبل المؤسسات والجهات الرسمية الدولية.
٣. ازدياد القرارات والتصريحات من قبل الجهات الرسمية الدولية التي تحمّل إسرائيل المسؤولية وتطالبها بتغيير ممارساتها.

### • المتابعات والإنجازات:

تابعت الضمير خلال العام تطوير عملها على صعيد الضغط والمناصرة الدولية لمساءلة إسرائيل ومحاسبتها، من خلال إعداد التقارير المتخصصة حول الانتهاكات المختلفة، ورفع الشكاوى الفردية للجهات المختلفة في الأمم المتحدة، وتوفير المعلومات لصناع القرار، وحثهم على اتخاذ الخطوات اللازمة.

وقامت الضمير بتقديم ١٢ شكوى فردية على المستوى الرسمي، بهدف إبراز السياسة المنهجية في ممارسة الانتهاكات بحق المعتقلين الفلسطينيين، وأربع من هذه الشكاوى وجهت للمقرر الخاص حول المدافعين عن حقوق الإنسان، وخمس منها وجهت لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي، وأربع وجهت للمقرر الخاص حول التعذيب. كما قدمنا شكوى حول استهداف الناشطين ضد جدار الفصل العنصري، وقعت أيضاً من قبل الحملة الشعبية ضد الجدار، وقدمت لجهات عديدة منها المقرر الخاص حول التعذيب، والمقرر الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص بشأن استقلالية القضاة والمحامين، والمقرر الخاص بشأن أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

ووقعت الضمير على تقرير الظل الذي قدم لمجموعة العمل التابعة للجنة حول الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في تشرين الثاني ٢٠١٠، والذي أعد من قبل مؤسسة الحق ومركز المرأة للإرشاد والدعم القانوني. وقد أعدت مؤسسة الضمير الباب الذي يتحدث عن زيارات الأهل للأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، والحق الذي يندرج ضمن المادة الخامسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وساهمت الضمير في إعداد تقرير الظل المقدم لمجموعة العمل التابعة للجنة إنهاء التمييز العنصري ضد المرأة، الذي أعد بإشراف مركز المرأة للإرشاد والدعم القانوني، وقدم في آب ٢٠١٠، وكتبت الضمير فصلاً حول واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

كما قدمت الضمير، وكما في كل عام، الشهادة الدولية أمام لجنة التحقيق من قبل الأمم المتحدة الخاصة بالانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، في عمان في تموز ٢٠١٠.

وساهمت الضمير، وبالشراكة مع مؤسسات أخرى أعضاء في شبكة المنظمات الأهلية، بلقاءات مع مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في الأرض المحتلة كـ (UNSCO)، و(OHCHR)، و(OCHA) لمناقشة إستراتيجيات عملهم الإنساني في الأراضي المحتلة ورؤيتهم للواقع، فقد حاولنا إقتناعهم بتبني منهجية الحقوق كإطار عام لخططهم الإستراتيجية، وعدم النظر للصراع في الأراضي المحتلة على أنه أزمة إنسانية فقط، إذ يجيد هذا الطرح كل بعد سياسي وحقوقى لواقع الاحتلال الكولونيالي.

استمر العمل خلال العام على نشر المعلومات وتوزيعها لمؤسسات حقوق الإنسان والصحافة والأطراف السياسية المعنية، حيث نشرت المؤسسة خلال العام ٢ تقارير جديدة، وواصلت نشر التقارير السابقة كالدراسة الخاصة بالأسيرات، والدراسة حول سياسة العزل، والدراسة القانونية للاعتقال الإداري.

- ورقة حول «حق الأسرى الأطفال بالتعليم» صدرت باللغتين العربية والإنجليزية.
- ورقة حول حقوق المعتقلين الإداريين في ظل القانون الدولي، وواقع السجون الإسرائيلية.
- تم تعديل الدراسة القانونية حول الاعتقال الإداري التي أعدت في العام ٢٠٠٨، وتمت ترجمتها للعربية ونشرها.
- أعدت المؤسسة مقالاً حول الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، نشرت في ملحق لجريدة الأيام، بالتعاون مع الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسيين.
- أعدت المؤسسة كتيباً باللغة الإنجليزية يعرض قضية الأسرى من جوانب عدة بشكل مختصر (بروشور).
- أعدت المؤسسة، من خلال مشروع حماية الأسيرات، بالشراكة مع مركز الإرشاد الفلسطيني، وصندوق المرأة الإنمائي في الأمم المتحدة، كتيباً يعرض قضية الأسيرات الفلسطينيات داخل سجون الاحتلال.

هذه الأوراق كافة تم نشرها على الموقع الإلكتروني، ووزعت على القائمة البريدية للمؤسسة.

كما قامت المؤسسة بنشر ٢ مجلات إلكترونية في نيسان، وتموز، ونشرين الأول، تتناول أخبار السجون والمعتقلين، وتعرض قصصاً فردية وحالات تتابعها المؤسسة. وتهدف هذه النشرات إلى نشر الوعي بقدر أكبر حول قضية الأسرى الفلسطينيين، والتعريف بواقعهم وما يعانونه، وأهم الانتهاكات التي يتعرضون لها خلال عمليات الاعتقال، ولاحقاً خلال التحقيق والمحاكمات.

عملت المؤسسة أيضاً على التحضير لتنفيذ الدراسة «الأسرى كمشروع اقتصادي»، وتم جمع المعلومات لإعداد ورقة حول «إخراص المقاومة الشعبية في القدس المحتلة»، ولكن للأسف قامت سلطات مطار بن غوريون، بإتلاف جهاز الكمبيوتر للمتوقعة التي تابعت البحث.

أعدت المؤسسة ورقتي موقف قانوني من قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية صدرت خلال العام؛ الأول حول زيارات الأهل لمعتقلي غزة المنوعين من الزيارة كلياً منذ العام ٢٠٠٧، وتم رفض الالتماس، والقرار الآخر حول قانون الاعتقالات داخل إسرائيل في القضايا الأمنية، الذي أتاح للمحكمة فرصة تمديد فترة التحقيق مع المعتقل دون حضوره جلسة المحكمة، وقامت المحكمة بإلغاء هذا الإجراء. ونشرت هذه الأوراق على الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

ونسقت المؤسسة خلال العام لمقابلة ٤٥ وفداً أجنبياً من دول عديدة أوروبية وأمريكية، ووفرت معلومات لهذه الوفود حول قضية المعتقلين الفلسطينيين، بالتركيز على مواضيع كالتعذيب، والاعتقال الإداري، والجهاز القضائي العسكري وافتقاره لمعايير المحاكمات العادلة، والأوضاع الصحية، وزيارات الأهل للمعتقلين، وأمور أخرى. وزودت المؤسسة هذه المعلومات لعشرات الباحثين في مجال حقوق الإنسان والطلبة والأكاديميين. وكان هناك ارتفاع ملحوظ بطلب هذه اللقاءات والتوجهات للمؤسسة للحصول على المعلومات، ما يدل على النجاح في إيصال قضية الأسرى للمستوى الدولي.

وشاركت المؤسسة في العديد من المؤتمرات وورش العمل خلال العام محلياً ودولياً لنقل واقع قضية الأسرى، منها:

- شاركت المؤسسة في ورشة التحضير لمؤتمر الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الذي عقد في المغرب.
- شاركت المؤسسة في فعاليات يوم التضامن العالمي مع ضحايا التعذيب.
- شاركت المؤسسة في المنتدى الثقافي الدولي الذي عقد في فلسطين لأول مرة، وتم توزيع ورقة «حق الأطفال الأسرى في التعليم».
- شاركت المؤسسة في المؤتمر الخامس والسادس لمؤسسة دياكونيا، «منطقة (C) في القانون الدولي الإنساني الحاضر والمستقبل»، و«المساءلة على الجرائم الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة».

وأنتجت المؤسسة خلال العام ٨ أفلام قصيرة تبرز حالات فردية عدة تعكس بعض قضايا الاعتقال كالاقتال الإداري، والتعذيب، واعتقال الأطفال والنساء وغيرها. وتم اختيار الحالات والإعداد للتصوير، وتمت ترجمة الحوار، ونقوم باستخدام هذه الأفلام في الجولات الخارجية، ونوزع بعض النسخ على الناشطين والمجموعات التي تقوم بأنشطة جماهيرية داعمة لقضية الأسرى. وبعد الانتهاء من عملية تحديث الصفحة الإلكترونية للضمير، سيكون بالإمكان تحميل هذه الأفلام على الصفحة. حيث تصبح متوفرة للجمهور عامة.

وأصدرت المؤسسة خلال العام ١٣ تصريحاً وبياناً صحافياً، تطرقت هذه البيانات إلى مواضيع مختلفة ذات علاقة بقضية الأسرى، وفي مناسبات محددة؛ كيوم الأسير الفلسطيني، ويوم المرأة العالمي، واليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، وقضايا أخرى. وكانت ستة من هذه البيانات متعلقة بقضايا مدافعين عن حقوق الإنسان.

وشاركت المؤسسة مع مؤسسات حقوق الإنسان الأعضاء في المجلس الفلسطيني لمؤسسات حقوق الإنسان، وأحياناً مع مجموعة مؤسسات أوسع من نطاق المجلس بإصدار ١٨ بياناً وتصريحاً خلال العام، بعضها وجه للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والموقعين على اتفاقيات جنيف الأربع، وبعضها للبعثات الدبلوماسية في الأراضي المحتلة، ومنها ما وجه لمجلس حقوق الإنسان، وبخاصة حول تقرير لجنة التحقيق الدولية وتفيذه. وجاءت جميع هذه الرسائل في إطار العمل المشترك بين المؤسسات لتشكيل ضغط جماعي على صناع القرار على المستوى الدولي، للقيام بالمساءلة والمحاسبة لدولة الاحتلال على الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني، ومنها ما تطرق إلى قضايا المعتقلين، وبخاصة المدافعين عن حقوق الإنسان.



وواصلت المؤسسة خلال العام توفير المعلومات للإعلام المقروء والمسموع، وقمنا بتوفير أكثر من ٤٠ مقابلة، وتم ذكر أنشطة الضمير، واستخدمت المعلومات التي زودناها في أكثر من خبر إعلامي. وشملت هذه المصادر الإعلام المحلي، والإقليمي، والدولي، كفضائية الجزيرة بالعربية والانجليزية، وراديو فرنسا الدولي، وهآرتس، والسي إن إن... وغيرها.

وزودت المؤسسة معلومات، ونسقت مقابلات مع معتقلين سابقين للعديد من المصورين والمخرجين صانعي الأفلام الوثائقية.

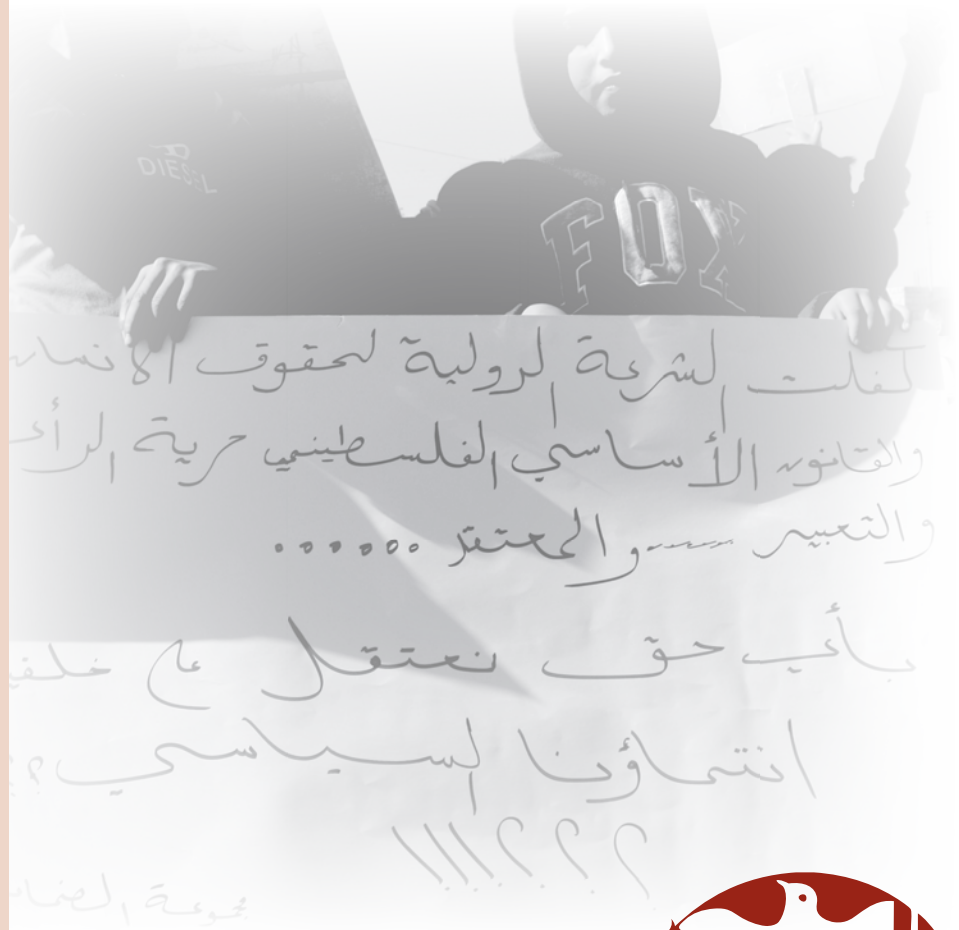
كما قامت المؤسسة بإجراء ٨ زيارات رقابية للمحاكم العسكرية لناشطين دوليين؛ طلاب حقوق ومحامين دوليين، وجمعنا ١١ إفادة من المشاركين حول انطباعاتهم عن المحاكم العسكرية والإجراءات القانونية فيها، وسوف تصدر هذه الإفادات في كتيب خاص لاحقاً للتعريف بواقع المحاكم العسكرية من وجهة نظر مراقبين دوليين.

وتابعت المؤسسة خلال العام تطوير برنامج المتطوعين المحليين والدوليين، إذ شارك أكثر من ٩ أشخاص محليين ودوليين على مدار العام ولفترات مختلفة بتقديم المساعدة في البحث الميداني، وجمع المعلومات وتوثيقها، والبحث القانوني، وكتابة حالات دراسية، وتوثيق لما ينشر في الإعلام يومياً حول قضايا الأسرى.

#### • استخلاصات:

على الرغم من الإنجازات الرائعة التي قام بها طاقم العمل في المؤسسة على هذا الجانب، فإن الأمور لم تخلُ من بعض المعوقات. وكان أهمها كثرة القضايا التي يمكن أن نعمل عليها ونبرزها لصناع القرار والإعلام والجمهور المهتم بقضايا الأسرى من ناحية، ومحدودية الموارد البشرية التي تقوم بالتنفيذ من ناحية أخرى، وبخاصة عدم وجود شخص متفرغ يتابع الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسة، وبخاصة على الصعيد المحلي، ويقوم بإصدار البيانات باللغة العربية، ما يدعو إلى اتخاذ خطوات عملية على هذا الجانب في العام المقبل. وتغيب مسؤولية المناصرة والتشبيك الدولي لمدة ٤ أشهر، واستبدالها بموظفة مؤقتة، وكذلك مشكلة الحصول على تأشيرة دخول من قبل السلطات الإسرائيلية التي أصبحت تستهدف العاملين الدوليين في الأرض المحتلة بشكل منظم، وتمنع وصولهم للعمل في المؤسسات المحلية، ما يسبب المزيد من التضيق والمس في عمل هذه المؤسسات ويشكل تهديداً حقيقياً.





## الهدف العام الثاني:

التشريعات والسياسات وممارسات السلطة الفلسطينية ملتزمة بهعايير وبنود القانون الدولي لحقوق الإنسان فيها يخص الاعتقال والاحتجاز والسجن والعقوبات



استمر الانقسام السياسي الداخلي خلال العام ٢٠١٠، ما عزز استمرار الانتهاكات للحقوق والحريات العامة في كلا شطري الأرض المحتلة، بل أصبحت بعض الممارسات متجذرة وأصيلة في تصرف الجهات الرسمية المختلفة. فقد استمر التعذيب والاعتقال التعسفي، ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، والفصل الوظيفي على أساس الانتماء السياسي، وكان أهمها الاعتداء على حرية التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، واستهداف مؤسسات المجتمع المدني، وأيضاً عدم احترام سلطة القانون، وبخاصة في تنفيذ إجراءات عقوبة الإعدام في قطاع غزة، حيث نفذت العقوبة بحق ٥ أشخاص كانوا قد حكموا بالإعدام دون مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية على الأحكام كما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

## الهدف الهرطي الأول:

### تفعيل دور الضمير في تطوير نظام قضائي يكفل المساءلة والمحاسبة في حال الانتهاكات للمعايير الدولية

استمر تعطيل عمل المجلس التشريعي في العام ٢٠١٠، ما منع تشريع أي قانون فلسطيني جديد بشكل ديمقراطي، كما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني. وعلى الرغم من هذا، قام رئيس السلطة الفلسطينية بإصدار ٩ قرارات بقوانين مستنداً إلى المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني، وفي معظم الحالات لم يتوفر شرط «الضرورة التي لا تحتمل التأخير» كما ورد في القانون الأساسي. أما في قطاع غزة، فقد استمر المجلس التشريعي في الانعقاد بناء على نظام التوكيلات دون أي أساس قانوني يجيز هذا الأمر، وقام المجلس هناك بإقرار ٥ قوانين، منها ما مسّ بشكل مباشر بعمل المجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان وحرياته، وهو القانون الذي عرف باسم «قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان».

عارضت الضمير، وبشدة، استخدام الأجهزة الأمنية للقضاء العسكري في احتجاز ومحاكمة المدنيين، وقدمت العشرات من الالتماسات للمحكمة العليا الفلسطينية ضد أوامر الاعتقال من قبل النائب العام العسكري، واستصدرت أوامر إفراج على خلفية عدم مشروعية الاعتقال، وتابعت تنفيذ الأوامر في كل مرة كانت الأجهزة الأمنية تماطل وتمتنع عن تنفيذ قرارات المحاكم. ووجهت المؤسسة العديد من رسائل الاحتجاج لمختلف الجهات في السلطة التنفيذية كرئيس الوزراء، ووزير العدل، ووزير الداخلية، ضد استخدام القضاء العسكري بحق المدنيين، وطرحت هذه القضية في اللقاءات الرسمية مع رئيس الوزراء وممثلي السلطة، ووجهت الشكاوى حول ممارسة الاعتقال التعسفي دون الالتزام بإجراءات القانون الفلسطيني للنائب العام، دون الحصول على أي نتيجة إيجابية في هذا الصدد، ولم تحل هذه الإشكاليات قبل نهاية العام، وعليه سواصل العمل وبذل الجهد لوقف هذه الممارسات من خلال الضغط المجتمعي، واللجوء للقضاء الفلسطيني، ومن الواضح أن استمرار الانقسام هو السبب الرئيس وراء هذه السياسات والممارسات.

## - المخرج الأول:

### توفير المتابعة القانونية لحالات الاعتقال السياسي

#### النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في نسبة القضايا المرفوعة أمام الجهاز القضائي وارتفاع في نسبة النجاحات.
٢. ارتفاع في عدد الشكاوى المرفوعة على الممارسات المنتهكة للحقوق ونتائجها.
٣. ارتفاع في عدد الزيارات لمراكز التحقيق والسجون، وازدياد في توثيق المعلومات حول الانتهاكات.

#### • المتابعات والإنجازات:

حددت المؤسسة لذاتها عدد حالات الاعتقال السياسي التي ستقوم بمتابعتها خلال العام، أثناء وضع الخطة التشغيلية بـ ١٥٠ حالة، واستلمت المؤسسة خلال العام ٢٧٢ حالة اعتقال سياسي جديدة.

تقدمت المؤسسة بـ ٢٤٤ التماساً للمحكمة العليا الفلسطينية حول عدم قانونية الاعتقال بحق المعتقلين، وحضرت ٥٤٥ جلسة محكمة بهذا الخصوص، وتم قبول ٦٩ التماساً منها خلال العام، وأصدرت المحكمة قرارات بالإفراج الفوري عن المعتقلين. وفي غالبية الحالات، لم تكن تلتزم الأجهزة الأمنية بقرارات المحكمة بحجج مختلفة، منها الحفاظ على سلامة المعتقل من قوات الاحتلال، وأحياناً كانت تقوم الأجهزة بإطلاق سراح المعتقلين وإعادة اعتقالهم مباشرة قبل خروجهم من السجن، أو قد يتم اعتقال الشخص من قبل جهاز أمني آخر في اليوم ذاته.



وواصلت المؤسسة محاولاتها بالضغط على الأجهزة الأمنية من خلال الضغط على الحكومة الفلسطينية بضرورة التزام الأجهزة الأمنية بسلطة القانون والقضاء. يذكر أنه طراً بعض التحسن على هذا الأمر مع نهاية العام.

وتقدمت المؤسسة بـ ٨٢ شكاوى حول الاعتقال التعسفي للنائب العام. ويذكر أن معظم الردود كانت تأتي على نحو متشابه بأن هؤلاء محتجزون على ذمة القضاء العسكري، وعليه فإن الاعتقال قانوني.

كما تقدمت المؤسسة خلال العام بعشرات الطلبات لزيارة المعتقلين أثناء التحقيق في مختلف المراكز الأمنية ومراكز التوقيف، ولكن للأسف كان واضحاً أن هناك سياسة ممنهجة بمماطلة ورفض هذه الطلبات بحجج واهية، وفي بعض الحالات كان يتم تجاهل الطلبات تماماً ولأشهر عدة. غالبية المعتقلين الذين تابعنا قضاياهم لم ننجح بزيارتهم خلال الاعتقال بسبب هذه السياسة. لكن المؤسسة نجحت في تنفيذ ١٤ زيارة فقط خلال العام، وزارت ٤٢ معتقلاً فقط (على الرغم من أننا زرنا أكثر من العام الماضي حيث زرنا فقط ١٧ معتقلاً). وكنا قد خاطبنا وزير الداخلية أكثر من مرة بهذا الخصوص، ولم تكن هناك أية استجابة جديّة، وأحياناً كانت تتم بعض التضييقات بحق المحامي الذي يقوم بالزيارة لإعاقة العمل وفرض نوع من الترهيب، للحد من نشاط المؤسسة، و فقط من خلال الضغط الجماعي من قبل مؤسسات حقوقية عدة من أعضاء مجلس، ومؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، استجابت بعض الأجهزة الأمنية، وسمحت لنا بالقيام بزيارات جماعية، وبخاصة للمعتقلين الذين باسروا بالإضراب على الطعام خلال العام احتجاجاً على استمرار اعتقالهم على الرغم من حصولهم على قرارات إفراج من المحكمة العليا الفلسطينية.

وقد رصدت المؤسسة خلال الزيارات، ومن مقابلات جرت مع معتقلين أفرج عنهم وأبدوا الاستعداد للإدلاء بشهاداتهم، ٣٩ تصريحاً مشفوعاً بالقسم من معتقلين ومعتقلين مفرج عنهم، منها ٢٧ تصريحاً حول التعذيب (وثقنا في العام ٢٠٠٩، ١٨، تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول التعذيب والمعاملة القاسية والحاظّة بالكرامة)، العشرات من المعتقلين رفضوا الإدلاء بأقوالهم خوفاً من إعادة الاعتقال والتعذيب.

### • استخلاصات:

نجاح المؤسسة في التدخل لإطلاق سراح عشرات الأسرى ساهم في ارتفاع ملحوظ بالتوجهات اليومية للمؤسسة لطلب المساعدة القانونية في هذا الجانب، ما شكّل عبئاً حقيقياً على كادر الوحدة القانونية، الأمر الذي دعا المؤسسة إلى التفكير في تحديد عدد القضايا التي من الممكن متابعتها في العام القادم، إذا ما استمرت وتيرة الاعتقالات على الحال نفسه، وضرورة توظيف محامٍ آخر يتخصص في متابعة قضايا المعتقلين لدى السلطة الفلسطينية.

المعيق الأهم كان عدم التمكن من تنفيذ زيارات بالقدر المطلوب، وكما ذكرنا سابقاً، كان السبب الرئيس وراء هذا الإخفاق يعود إلى سياسة الأجهزة الأمنية. وستواصل المؤسسة الضغط على الجهات الرسمية لتجاوز هذا العائق بالتعاون مع المؤسسات الحقوقية الأخرى.

## - المخرج الثاني:

### المشاركة في تطوير التشريعات ذات العلاقة

#### النتائج المباشرة:

١. تقديم تعديلات على مشاريع القوانين والإجراءات ذات العلاقة.
٢. المشاركة في ورش العمل المختصة بهذا الجانب.

#### • المتابعات والإنجازات:

إن تعطيل عمل المجلس التشريعي في السنوات الأخيرة أثر سلباً على متابعة العمل في موضوع التشريعات. وفي هذه السنوات، لم يصدر أي قانون فلسطيني جديد عن المجلس، أو أي تعديل لقوانين قائمة، ولكن صدرت بعض المراسيم الرئاسية لترتب بعض القضايا، وكان للضمير موقف معارض لهذا الأسلوب في التشريع لما فيه من تغييب لمبدأ فصل السلطات ومسّ بالنظام الديمقراطي الفلسطيني، وعبرنا عن هذا الموقف مع العديد من المؤسسات المحلية من خلال شبكة المنظمات الأهلية ومجلس منظمات حقوق الإنسان.

#### • المعوقات والتدابير الواجب اتخاذها:

إن الإشكالية الأساسية في هذا الموضوع هو تعطيل المجلس التشريعي والانقسام الداخلي، وعليه لن يكون هناك أي أفق إن لم يتغير الواقع السياسي الداخلي، وعليه يبقى دور المنظمات الحقوقية مراقبة المراسيم التي تصدر عن الرئاسة الفلسطينية والسلطة التنفيذية، ومتابعة الأداء والتنفيذ للجهات المختلفة ذات الاختصاص، ومحاولة تصويب الأوضاع من خلال الضغط المجتمعي.

## الهدف الهرجلي الثاني:

### إلغاء العقوبات والإجراءات في القوانين واللوائح التنفيذية التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير القانونية الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعذيب وعقوبة الإعدام

ركزت الضمير عملها خلال العام على رصد وتوثيق المعلومات المتعلقة باستخدام التعذيب في مراكز التوقيف والسجون من قبل مختلف الأجهزة الأمنية، وقرارات المحاكم التي وردت فيها عقوبة الإعدام. وكما ذكرنا سابقاً، بسبب غياب الأداة التشريعية لإحداث التغيير على صعيد التشريعات الفلسطينية في الوقت الحالي، لعبت الضمير دوراً مهماً بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى لفضح هذه الممارسات والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الفلسطيني، ودأبت مجموعة المؤسسات على ممارسة الضغط المتواصل لوقف التعذيب والاعتقالات التعسفية والمحاكمات العسكرية بحق المدنيين، وعدم تنفيذ عقوبة الإعدام بحق من صدرت ضدّهم هذه الأحكام خلال العام.



وشهدت حالات التعذيب داخل مراكز التوقيف والسجون انخفاضاً معيناً خلال العام، ولكن لم يحصل هناك تغيير جذري من الناحية القانونية على موضوع تجريم هذه الممارسة والمحاسبة والمساءلة القضائية لمرتكبيها، فخلال العام لم تتم محاكمة أيٍّ من العناصر الأمنية المتورطة في هذه الجرائم أمام القضاء المدني الفلسطيني، بل على العكس من هذا، تمت تبرئة ٥ من أفراد جهاز المخابرات العامة في الخليل من تهمة

التسبب بوفاة المواطن هيثم عمرو في حزيران ٢٠٠٩ في محكمة خاصة عسكرية لعدم توفر الأدلة، على الرغم من وجود تقارير موثقة وإفادات جمعتها بعض المؤسسات الموثوقة تفيد بوقوع جريمة التعذيب.

وتوجهت المؤسسة، بالشراكة مع التحالف الفلسطيني ضد عقوبة الإعدام، بمطالبات لرئيس السلطة الفلسطينية بعدم المصادقة على قرارات الإعدام خلال العام، وفعلاً لم يتم تنفيذ أيٍّ من العقوبات التي صدرت في الضفة الغربية، ولكن عدم التنفيذ لا ينبع من التزام قانوني بعدم فرض هذه العقوبة بموجب القوانين الفلسطينية، ومن هنا نحتاج إلى جهد كبير لإقناع السلطة الفلسطينية بتبني مشروع قانون عقوبات خالٍ تماماً من عقوبة الإعدام. أما في قطاع غزة، فلأسف لم يستمر إصدار هذه العقوبة فحسب، بل أيضاً نفذت فعلياً بوجه مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني.

## المخرج الأول:

رصد توثيق الانتهاكات ذات العلاقة بالتعذيب وعقوبة الإعدام ونشرها

### النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في عدد الزيارات الدورية لمراكز التوقيف والسجون.
٢. ارتفاع في عدد التصاريح المشفوعة بالقسم التي توثق.
٣. إصدار تقارير ودراسات حول التعذيب وعقوبة الإعدام.
٤. توزيع ونشر هذه التقارير، وارتفاع نسبة رضا الجمهور عن هذه التقارير.



## • المتابعات والإنجازات:

نفذت المؤسسة خلال العام فقط ١٤ زيارة لمراكز التحقيق والسجون الفلسطينية (٨ في العام المنصرم). وكما ذكرنا سابقاً، على الرغم من عشرات طلبات الزيارة التي توجهت بها المؤسسة لكافة الأجهزة الأمنية التي مارست الاعتقالات السياسية، فإننا واجهنا عمليات مماثلة وتأخير متعمد من جميع الأجهزة بمعالجة هذه الطلبات، وحتى الزيارات التي نفذت لم تخلُ من المعوقات خلال الزيارة كتدخل رجال الأمن المرافقين للمعتقلين بسير الزيارة، واحتجاجهم على قيام المحامي بتوثيق المعلومات من خلال تصاريح مشفوعة بالقسم.

ممارسات الأجهزة الأمنية خلال التحقيق والتعذيب الذي استخدم بحق المعتقلين، والانتهاكات بحق المحامين المدافعين عن هؤلاء، ولدنا شعوراً بالخوف لدى المعتقلين من الإدلاء بأية معلومات. ولقد واجهنا العشرات من الحالات خلال العام التي تعرضت لتعذيب، ولكن رفضت الإدلاء بشهادات مشفوعة بالقسم تحسباً من إعادة الاعتقال، أو من إعادة التحقيق والتعذيب. وعلى الرغم من ذلك، نجحت المؤسسة في توثيق ٣٩ تصريحاً مشفوعاً بالقسم من معتقلين داخل السجون ومراكز التوقيف ومن معتقلين مفرج عنهم وعائلات، ٢٧ منها كانت حول التعذيب وأشكاله المختلفة التي تمارسها مختلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

تم إعداد تقرير حول التعذيب والانتهاكات التي تعرض لها الأسرى وعائلاتهم خلال الاعتقال والتحقيق، والتي تابعتها المؤسسة في العامين الأخيرين، وسيتم نشر هذا التقرير خلال العام القادم.

قامت المؤسسة بنشر هذه التفاصيل والمعلومات حول التعذيب، واستخدام القضاء العسكري بحق المدنيين، وواقع عقوبة الإعدام في القانون الفلسطيني، لكافة المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية، من خلال اللقاءات الدورية، ولقاءات مع مؤسسات كمنظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، ومركز التأهيل والدراسات لضحايا التعذيب (RCT). وطرحنا هذه القضايا في مختلف اللقاءات مع الممثلات الأجنبية في مناطق السلطة، ومختلف الدبلوماسيين، وطالبنا باستخدام قضية التمويل كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية لوقف ومنع مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

خلال العام، تم رصد الحالات التي صدر بحقها حكم بالإعدام في منطقة الضفة الغربية بحق معتقلين، وقام الائتلاف الفلسطيني ضد عقوبة الإعدام بتوجيه رسائل لرئيس السلطة الفلسطينية، ومطالبته بعدم التوقيع على هذه القرارات، كونه هو السلطة الوحيدة المخولة بالمصادقة النهائية على تنفيذ عقوبة الإعدام. وفعلاً، لم تنفذ أي من العقوبات خلال العام في الضفة الغربية. ولكن للأسف، لم يكن هذا الحال في قطاع غزة، حيث نفذت عقوبة الإعدام بحق ٥ من المعتقلين الذين صدرت بحقهم هذه العقوبة في سنوات سابقة، منهم من حكم في العام ١٩٩٦ بعقوبة الإعدام، ونفذت فقط في العام ٢٠١٠، ولم تحصل السلطات الرسمية في غزة على توقيع رئيس السلطة الفلسطينية على قرارات الحكم قبل التنفيذ، كما يشترط القانون الأساسي الفلسطيني ذلك، وقامت مؤسسة الضمير برفع شكوى دولية للمقرر الخاص بالتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، أو العقوبات حول هذه الإعدامات.

## • استخلاصات:

أهم المعوقات هو سياسة الأجهزة الأمنية في تأجيل الزيارات ومنعها والتدخل في مضمونها، وسوف يستمر الضغط من قبل المؤسسة على هذه الأجهزة من خلال الشكاوى لوزارة الداخلية وجهات أخرى في السلطة التنفيذية، لتغيير هذا الواقع.

المعيق الآخر هو عدم احترام مبدأ سيادة القانون وسلطة القضاء، وعدم احترام شروط القانون الأساسي، وعدم تطبيق قرارات المحكمة العليا، وهذا يتطلب جهداً جماعياً مستمراً من قبل المؤسسات الحقوقية كافة من أجل تغيير هذا الواقع.

## - المخرج الثاني:

### بناء حملات ضغط ومناصرة

في الحقيقة، لم تتم المؤسسة ببناء أية حملة متخصصة بموضوع التعذيب وعقوبة الإعدام في مناطق السلطة الفلسطينية خلال العام، وبشكل مستقل، ففي مجال عقوبة الإعدام تقوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتنفيذ حملة خاصة، وعليه تقوم مؤسسة الضمير بالتواصل مع الهيئة والمشاركة في الضغط الجماعي على صانعي القرار لوقف هذه العقوبة وإلغائها بشكل تام من القانون الفلسطيني.

أما على صعيد التعذيب والحريات العامة، فإن الضمير جزء من حملة الحريات التي تقودها شبكة المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وقد قامت الحملة بعقد بعض الأنشطة الجماهيرية خلال العام مثل بعض الاعتصامات تديداً باستمرار القمع للحريات العامة، وانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين في الضفة الغربية والقطاع على السواء، وتم إصدار بعض البيانات الصحافية أيضاً في هذا الخصوص، وتم اللقاء مع السلطة التنفيذية بغرض الضغط من أجل إنهاء الانقسام السياسي، لوضع حد لهذه السياسات والممارسات التي تمس بشكل صارخ بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية.

## • استخلاصات:

تؤمن الضمير أن إحداث التغيير على صعيد حماية الحقوق والحريات العامة، وإنهاء الانقسام، لن يتحققا إذا لم يكن هناك تحرك جدي من قبل المجتمع المدني بشرائه كافة، وليس فقط المؤسسات، التي أصبحت هي الأخرى هدفاً للانتهاكات نتيجة تحركها على هذا الصعيد، وعليه يجب تفعيل الشارع الفلسطيني بصورة جدية أكثر لحماية هذه الحقوق.

## - المخرج الثالث:

### تطوير المشاركات في الائتلافات المحلية والإقليمية والدولية

#### النتائج المباشرة:

١. دور الضمير في ائتلاف التعذيب والإعدام فاعل ومؤثر.
٢. دور الضمير في مجلس منظمات حقوق الإنسان والحملات الوطنية للحقوق والحريات فاعل ومؤثر.
٣. ارتفاع في الأنشطة والمشاركة حول التعذيب والإعدام.

#### • المتابعات والإنجازات:

للأسف الشديد أدى استمرار الانقسام السياسي إلى زيادة وتيرة الانتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية، فبالإضافة للاعتقالات والتعذيب كان هناك استهداف لحق التعبير والتجمع السلمي، إذ كثيراً ما تم منع التظاهر أو تقييد هذا الحق، واستمر كذلك استهداف الجمعيات والفصل من الوظائف العامة على خلفية الانتماءات الحزبية .. وغيرها.

هذه الممارسات جعلت مؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تكثف الجهود من أجل الضغط على السلطة التنفيذية لوقف هذه الممارسات، من خلال الرسائل المباشرة، ونشر المواقف المناهضة لهذا القمع للحريات العامة دون مسوغات قانونية، أو من خلال الاجتماعات مع صناع القرار وطرح كافة الحقائق والمعطيات المتعلقة بالانتهاكات، والمطالبة بوقف هذه السياسات ومعاقبة المخالفين.

وقد ذكرنا سابقاً موقف مجلس منظمات حقوق الإنسان والتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية ومختلف الممثلين عن القوى السياسية (باستثناء ممثلي «فتح» و«حماس»)، وتحركاتهم ضمن حملة الحقوق والحريات العامة.

أما الائتلاف الفلسطيني ضد التعذيب، فبالإضافة إلى الجهود مع وزارة الداخلية لتثبيت مبدأ الزيارات الرقابية، شارك في عقد مؤتمر وطني ضد التعذيب في حزيران ٢٠١٠ بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، وكان هناك العديد من اللقاءات خلال العام لأعضاء الائتلاف لبحث آليات نشر المعرفة حول الائتلاف ومهامه في المجتمع، وبخاصة للمستهدفين والضحايا. كما تم عقد لقاءات جماهيرية في قرى عدة لطرح قضية التعذيب ورفع الوعي حول سبل مواجهة هذه الانتهاكات. ولكن برزت خلال العام ضرورة نقاش دور الائتلاف وعلاقته مع الأجسام الأخرى، كمجلس منظمات حقوق الإنسان، وعليه سيجري هذا التقييم مع بداية العام القادم.

ائتلاف الإعدام لم يكن فاعلاً خلال العام بشكل منتظم، وعليه قامت الضمير بمراجعة دورها وتحديد متابعاتها لموضوع الإعدام من خلال الرصد وتقديم الشكاوى الدولية ورفع رسائل رسمية مطالبة أجهزة السلطة المختلفة بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام وإلغائها.



## • استخلاصات:

على الرغم من قناعة الضمير بضرورة العمل المشترك، وتوحيد الجهود من قبل مجموع المؤسسات التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة في المناطق الفلسطينية، فإن التجربة خلال العام عكست أن هذا ليس بالأمر الهين، وبخاصة إذا لم يكن هناك برنامج عمل واضح متفق عليه ومطبق. ولهذا، نعتقد أن هناك إجماعاً بين مؤسسات حقوق الإنسان على ضرورة تطوير التجربة، وهذا ما سندعمه ونعمل عليه في العام المقبل، وبخاصة من خلال إجراء تقييم جاد لمختلف الائتلافات.





Palestine



الهدف العام الثالث:

مجتمع ومؤسسات مساندة لحقوق الهدنية والسياسية  
للغات والأفراد المنتهكة حقوقهم

يعتبر هذا الهدف من البرامج الحديثة التي بدأت الضمير العمل عليها، على الرغم من كونها فكرة قديمة نتجت من خلال تجربة العمل وتشخيص ضرورة إعادة إحياء فكرة التطوع في المجتمع الفلسطيني، لدعم قضايا حقوق الإنسان. فقط، في أواخر العام ٢٠٠٨، بدأت المؤسسة فعلياً بتنفيذ هذه الفكرة من خلال اختيار مجموعة ناشطين من طلاب الجامعات والأندية الشبابية والعمل معهم. وسنطرح لاحقاً تفاصيل البرنامج والتنفيذ وتقييم هذه التجربة، ولكن النتيجة الرئيسية التي نصبو لبلوغها هي خلق مجموعات من الناشطين في مختلف المناطق من الأرض المحتلة، يكون أفرادها مسلحين بالوعي والمعرفة لقضايا حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق السياسية والمدنية وقادريين على تشخيص أي انتهاكات لهذه الحقوق، ولديهم الرغبة والقدرة على تحريك المجتمع من حولهم لمناهضة ومواجهة هذه الانتهاكات دون ضرورة لانتظار المؤسسات المهنية المتخصصة للتحرك لمساندتهم.

## الهدف الهرلي الأول:

### تشكيل مجموعات توعية مجتمعية في مجال الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز قدراتهم

لم نستطع تحقيق هذا الهدف بالكامل خلال العام، ولكن كانت التجربة الأولى العام ٢٠٠٩ مجدية ومليئة بالدروس العملية، إذ شكلنا المجموعة الرئيسية خلال العام، وتم تنفيذ برنامج التدريب النظري والعملي، وكانت المجموعة قد اختارت أربعة مواضيع لمتابعتها والعمل عليها مع نهاية العام وخلال العام ٢٠١٠، من خلال مجموعات عمل صغيرة. وقد واجهت المجموعات صعوبات في وضع خطط عمل حول كل موضوع وتنفيذ هذه الخطط، بسبب صعوبة التنسيق لمواعيد وأنشطة مشتركة، على ضوء تباعد أماكن سكن أفراد كل مجموعة.

كان القرار بعد التقييم أن تبقى هذه المجموعات بصفة ضمائر مساندة لعمل المؤسسة في حملاتها وأنشطتها المحلية إن اقتضت الحاجة، واستكمال البرنامج مع مجموعة جديدة مختلفة نراعي عند اختيارها هذه الصعوبات.

## - المخرج الأول:

تنظيم قادة محليين وتزويدهم بالمعرفة والاتجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية والسياسية

### النتائج المباشرة:

١. وجود مجموعات شبابية محلية واعية وقادرة على متابعة القضايا الحقوقية السياسية والمدنية في مجتمعاتهم.
٢. رضا الجمهور عن أداء المجموعات.
٣. رضا المشاركين عن التدريب، ومدى التزامهم بالبرنامج.

## • المتابعات والإنجازات:

كما ذكرنا سابقاً، فإن تجربة العام ٢٠٠٩ دعتنا لإجراء تقييم جذري لسبل اختيار المجموعات وآليات العمل مع هذه المجموعات، وعلية تمت التعديلات اللازمة على برنامج الضمائر، وتم اختيار منطقة شمال الضفة الغربية نقطة انطلاق جديدة للبرنامج، حيث تتوفر طاقات شبابية، ولكنها بعيدة عن المركز ومهمشة نوعاً ما من قبل الجهات العاملة في هذا المجال، ومدن الشمال تعاني أيضاً من الممارسات والسياسات القمعية ذاتها التي تطال المجتمع المدني في بقية الأراضي المحتلة.

وتم التواصل مع العديد من المراكز الشبابية والأندية، والمؤسسات المحلية، والشبكات الطلابية في كل من محافظات نابلس، وجنين وطولكرم، وتمت تعبئة استمارات انتساب طورت لهذا الغرض، وتعكس درجة الوعي للواقع المحلي ومدى الانتماء لفكرة العمل المجتمعي بهدف التغيير. وواجهنا تخوفاً شديداً لدى العديد من الطلاب من البرنامج كهذا، وبخاصة أنه يستهدف الواقع المحلي، ودور السلطة الفلسطينية في حماية الحقوق السياسية والمدنية، على ضوء استمرار الانقسام والانتهاكات التي رافقته منذ ٢ أعوام.

وتم اختيار مجموعة من ٣٧ شاباً وشابة في المرحلة الأولى، على أن يتم اختيار مجموعة أصغر بعد التعرف الأعمق عليهم. وفعلاً تم عقد لقاء تأسيسي لطرح فكرة البرنامج وأهدافه، ولاحقاً بدأت عملية بناء المجموعة من خلال لقاء معمق ليومين، تم فيه تحليل التجربة العملية للمشاركين ومستوى معرفتهم في مجال حقوق الإنسان والعمل الجماهيري، واستكملت عملية الاختيار، وتم انتقاء ٢٧ مشاركاً ومشاركة سيتابعون هذا البرنامج خلال العام ٢٠١١، من خلال دمج التعليم النظري حول حقوق الإنسان وآليات العمل الجماهيري للضغط والمناصرة بالممارسة العملية خلال فترة التدريب.

تجدد الإشارة إلى أننا لم نفقد التواصل مع مجموعة العام ٢٠٠٩، ولكن بعد التقييم كانت النتيجة أننا نستطيع دمج من يرغب من هؤلاء الناشطين مع ما تقوم به المؤسسة من أنشطة جماهيرية كالتقاءات الجماهيرية التوعوية، وإشراكهم في الخطط المستقبلية للحملات المحلية، وأنشطة المجموعات الجديدة من برنامج الضمائر.

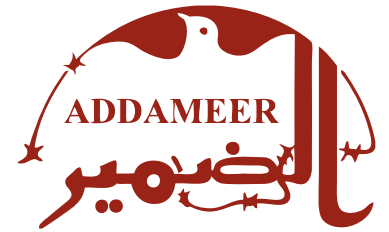
## • استخلاصات:

إن عملية التقييم كانت أطول من المتوقع، ولكن في الحقيقة يعتبر هذا البرنامج عملاً جديداً تقوم به المؤسسة، ومن الأفضل أن يبنى بصورة متأنية ومبنية على أساس متين.

سياسات السلطة الفلسطينية وممارساتها في قمع الحريات العامة أثرت سلباً على استعدادية الشباب لمواجهة هذه الانتهاكات، ولكن هذا يجب أن يكون دافعاً لنا ومؤشراً على أهمية برنامج الضمائر وضرورته لتعزيز قدرات الشباب ودعمهم لنصرة حقوقهم السياسية والمدنية، وترسيخ مبدأ بناء دولة فلسطينية ديمقراطية تحترم سلطة القانون وحقوق الإنسان وحياته.

ومن أهم النتائج العملية التي استخلصناها أن نقوم بدمج التدريب النظري مع تطبيقات عملية في مجال الدعم والمناصرة لقضايا الأسرى الفلسطينيين، لما لهذه القضية من تأثير على الواقع الفلسطيني، ودرجة الانتماء العالية من شرائح المجتمع كافة، بغض النظر عن الانتماءات السياسية لكل شريحة.





الهدف العام الرابع:  
تطوير قدرات المؤسسة لتحقيق أهدافها

## الهدف المرحلي الأول:

### توفير بيئة داخلية داعمة تمكن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة وفاعلية

لقد تحقق هذا الهدف إلى حد كبير، فالإجراءات الإدارية والمالية كافة تسير وفق معايير واضحة ومهنية تركز بالأساس على الإجراءات المعمول بها بموجب القانون الفلسطيني. وعلى صعيد مهنية الكادر، نفذت المؤسسة تدريباً داخلياً محدداً خلال العام ركز على موضوع التخطيط الإستراتيجي وإدارة الوقت وبعض مهارات الحاسوب، ونفذ التدريب من قبل «بكدار». كما شارك بعض أعضاء الطاقم في ورش تدريبية مختلفة نفذتها مؤسسات أخرى خاصة في مجال التوثيق والقانون الدولي الإنساني.

## - المخرج الأول:

### تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية وتنفيذها بشكل منظم

#### النتائج المباشرة:

١. وجود أنظمة وإجراءات واضحة ومدى الالتزام بهذه الأنظمة.
٢. مدى توافق هذه الإجراءات والأنظمة مع القانون المحلي.

#### • المتابعات والإنجازات:

عقدت الهيئة العامة اجتماعها السنوي في حزيران ٢٠١٠، وتم إقرار التقريرين الإداري والمالي اللذين عرضهما مجلس الإدارة. عقد مجلس إدارة الضمير ٥ اجتماعات دورية خلال العام، تابع من خلالها سير العمل في المؤسسة، ونفذ توصيات الهيئة العامة، وقام بالمساهمة في توسيع شبكة علاقات الضمير من خلال مشاركة بعض الأعضاء في مؤتمرات واجتماعات على الصعيد المحلي الإقليمي والدولي، وشارك بعض من أعضاء مجلس الإدارة في عملية المراجعة الشاملة للخطة الإستراتيجية ووضع إستراتيجية جديدة للمؤسسة للأعوام القادمة، وتمت هذه العملية بمساعدة الخبير الخارجي السيد سام بحور، وتم وضع خطة جديدة لثلاث سنوات تتبنى الأهداف الإستراتيجية السابقة ذاتها، على اعتبار أن البيئة الخارجية والواقع السياسي الفلسطيني ما زال يعكس حاجة ماسة لمساندة الأسرى الفلسطينيين السياسيين في سجون الاحتلال، وكذلك في مناطق السلطة الفلسطينية، وجاءت التعديلات على الخطة في جانب الأنشطة التفصيلية التي سوف يتم تنفيذها.



إن تطور المؤسسة المستمر يتطلب مراجعة دورية ومتواصلة للأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية، وهذا ما يتم عملياً خلال العمل، والتعديلات كافة على مثل هذه الإجراءات تعتمد من قبل الجهة المخولة في المؤسسة. وهناك التزام جيد من قبل طاقم العاملين بهذه الأنظمة والإجراءات.

وتجري عملية تقييم شهرية في كل برنامج لمدى تنفيذ الخطة التشغيلية، وتكون هناك اجتماعات تقييمية دورية لبحث النتائج، وكما في كل عام، تقوم المؤسسة بتنفيذ تقييم نصف سنوي شامل يجري على أساسه تعديل الخطط والموازنات.

ويجري تقييم كامل للموظفين كافة مع نهاية العام، على أساسه يتم اعتماد الزيادات السنوية للموظفين والمكافآت التحفيزية.

#### • استخلاصات:

بناء على توصية مدقق الحسابات الخارجي، بدأنا بعملية تطوير لدليل الإجراءات المالية في المؤسسة. وأنجزنا نظام صندوق الأذخار الذي يجب أن يقر من مجلس إدارة المؤسسة مع بداية العام القادم.

## الخرج الثاني:

### تطوير قدرات الكادر

#### النتائج المباشرة:

١. استقطاب كادر مهني متخصص.
٢. مشاركة الكادر في برامج وورش تدريب.
٢. مستوى رضا الكادر الوظيفي.

#### • المتابعات والإنجازات:

مع نهاية العام، تم توظيف موظفتين في برنامج الضغط والمناصرة الدولية، ومحام آخر لمتابعة الاعتقال السياسي لدى السلطة الفلسطينية، ومحام يتابع قضايا الاعتقالات في القدس بالتعاون مع مؤسسة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين.

وشارك بعض من أفراد الطاقم في دورات تدريبية وورش عمل متخصصة نفذت من قبل مؤسسات حقوق إنسان أخرى وشركاء للضمير، وتبوعت المواضيع بين التوثيق والقانون الدولي الإنساني. إذا شارك طاقم وحدة التوثيق والدراسات في برنامج تدريب حول توثيق وإثبات وجود تعذيب من قبل مؤسسة الحق، وشارك طاقم الضغط والمناصرة في ورشة عمل حول التحقيق في الجرائم الدولية.

نفذت المؤسسة تدريباً داخلياً للطواقم بالتعاون مع «بكدار»، تناول مواضيع عدة منها التخطيط الإستراتيجي، وإدارة الوقت، وكتابة التقارير، والأرشفة اليدوية والإلكترونية، ومهارات مختلفة في الحاسوب.

### • استخلاصات:

من الضروري متابعة تنفيذ التدريبات الداخلية بناء على تقييم الاحتياجات لرفع الكفاءات وتوحيد المفاهيم، وبخاصة في مجال قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، نظراً لتوظيف طواقم جديد مع نهاية العام في وحدة الضغط والمناصرة، وسنعمل على هذا الاحتياج في العام المقبل.

## الهدف الهرجلي الثاني:

### خلق استدامة للمؤسسة

نعقد أن هذا الهدف أيضاً تحقق بقدر جيد، علماً أن المؤسسة تطور وترسخ عملها في مجال حقوق الإنسان، وتتسع علاقاتها وثقة الجمهور المحلي والدولي بأدائها، فهي تعتبر من أهم المصادر الموثوقة لتوفير الحماية لقضايا المعتقلين السياسيين وتزويد المعلومات حول قضاياهم.

وهذا هو الحال أيضاً على صعيد الاستمرارية، إذ نجحت المؤسسة في تطوير علاقات تمويلية جديدة خلال العام. وطبعاً لم يغب عن ذهن الهيئة العامة ومجلس الإدارة الوضع الاقتصادي الدولي المتدهور والتهديدات الناتجة عنه، وعليه جاءت إحدى أهم توصيات الهيئة العامة لمجلس الإدارة بالتفكير ببدائل وإستراتيجيات جديدة.

## الهرج الأول:

### تطوير شبكة علاقات المؤسسة محلياً إقليمياً ودولياً

### النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في طلب معلومات حول المؤسسة.
٢. ارتفاع في دعوة المؤسسة للمشاركة في الفعاليات المحلية والدولية.
٣. ازدياد في علاقات المؤسسة مع جهات مانحة.
٤. ازدياد في التمويل الفردي والمجتمعي.

## • المتابعات والإنجازات:

مراجعة أنشطة المؤسسة ومشاركاتها خلال العام في المؤتمرات الندوات والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان محلياً ودولياً، تدل على ازدياد ثقة الجمهور بها، واستقبال الوفود الدولية في المؤسسة يعكس كذلك سمعة المؤسسة ومصداقيتها، وبخاصة أن بعض هذه الوفود زارت المؤسسة بناء على توصية من أصدقاء وممولين للضمير.

الجولات التي قامت بها الضمير خلال العام ضمن حملة الاعتقال الإداري وحملة المدافعين عن حقوق الإنسان، على الرغم من كونها غير مخصصة لتجنيد الأموال، فإنها طورت علاقات جديدة للمؤسسة، يمكن استثمارها مستقبلاً، وبخاصة على مستوى مجتمعي جماهيري وليس مستوى رسمياً.

## الخرج الثاني:

### حملات تجنيد أموال محلياً وإقليمياً ودولياً

#### النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في عدد المؤسسات والأفراد والمجموعات المانحة للضمير.
٢. رضا الممولين والجمهور عن أداء الضمير.

## • المتابعات والإنجازات:

لم تقم الضمير بتنفيذ جولات تجنيد أموال متخصصة خلال العام، ولكن هذا لم يمنع تطوير علاقات تمويلية جديدة مع مؤسسات جديدة خلال العام، وتلقي دعم من أفراد زاروا المؤسسة أو سمعوا عن عملها وعبروا عن رغبتهم في دعم رسالتنا.

وتعكس قدرة المؤسسة على الاستمرار والتطور في السنوات الأخيرة نجاحاً معيناً في هذا الجانب، ورضا من قبل المؤسسات الشريكة الرئيسية، وهذا ما دفع المؤسسة أيضاً لتطوير مشاريع جديدة.

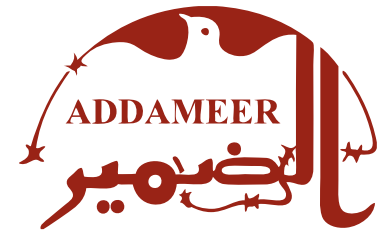
وقد ناقش أعضاء الهيئة العامة ومجلس الإدارة سبل تطوير آفاق تمويل جديدة على ضوء الواقع الاقتصادي الدولي المتدهور، واتفقوا على ضرورة وضع خطة تفصيلية لتابعة هذا الأمر، ولكن للأسف لم ينجز هذا الجانب قبل نهاية العام.

مخاطر الوضع الاقتصادي الدولي وأثرها على المؤسسات كانت محط نقاش بين أعضاء المجلس الفلسطيني لمؤسسات حقوق الإنسان خلال العام، وتمت دراسة هذا الموضوع بشكل معمق واستخلاص النتائج التي أكدت ضرورة التفكير بصورة جماعية لمواجهة الوضع، ولكن لم يتم اتخاذ أي خطوة عملية في هذا الجانب خلال العام.

### • استخلاصات:

على الرغم من الاستقرار الذي شعرت به المؤسسة في العام المنصرم، وتطوير علاقاتها على صعيد التمويل، فإن التهديد بقي قائماً بسبب الوضع الاقتصادي الدولي، وهذا التهديد تواجهه العديد من المؤسسات المانحة للضمير أيضاً، والشروط السياسية الجديدة في عقود الأمم المتحدة هي قضية جوهرية ذات أثر كبير على أفق التمويل لمؤسسات المجتمع المدني كافة. ولذلك فإن على الجهات المختصة في الضمير نقاش هذه الأمور واتخاذ قرارات جوهرية، بالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية الأخرى للتصدي لهذا الواقع الجديد.





الملاحق



أوهالي كيدار بنتر السبع	إيشل بنتر السبع	مستشفى بلنسون	نقحة	ريجون	(النتخب (كتسيبوت	مراكز التوقيف العسكرية						مراكز التحقيق			مراكز توقيف أخرى (محطات شرطة، معسكرات، سجون، مراكز تحقيق، ... الخ)	المجموع
						سالم	قدوميم	حوارة	بنيامين عوفر	عصيون	إيرز	الجملة كيشون	الملبس بيتج تكفا	المسكوبية		
												4			20	
												4			19	
	3			4							3	1			21	
	3			4							3	1			19	
1	3		2	3							1		1		28	
1	1		2	3							1		1		22	
			4		6										24	
			4		4										22	
4	4		4		5						2		5		64	
3	4		4		2						2		5		50	
2	3		4	8	5								4		66	
1	3		3	4	4								4		48	
5				3	4						6	8	7		87	
2				3	2						6	4	6		65	
	1		4	1	4				3			5			35	
	1		3	1	3				3			5			30	
1	3						4								32	
1	3						2								25	
4	3		5								2	2			56	
4	2		3								2	2			44	
2				3	5						7		6		59	
1				3	2						7		6		50	
2	5		3	4					6		4		2		70	
2	2		3	5					6		4		2		59	
562																
طلبوا للزيارة																
453																
من تمت زيارتهم																



## جدول رقم (٢) عدد الذين تمت زيارتهم نسبة للذين طلبو الزيارة

السجون المدنية (المركزية)														
نفضيه تيرتسا (الرملة نساء)	أيلون الرملة	نيتسان الرملة	هداريم	هشارون (رجال)	هشارون (تموند نساء)	هشارون (تموند أشبال)	رومونييم	أشموريت (كفار يونا)	الدامون	مجدو	جلبوع	شطة	عوفر	
	1		1							1	1			كانون ثاني
							1			1				شباط
										1			1	آذار
											1	1	1	نيسان
					1		1		1	1	1	1	1	أيار
	1		1		1				2	3			1	حزيران
	1		1		3		2		2	3		1	2	تموز
					1				2	1				أب
					2						2		1	أيلول
1	1		1		1		1		1	1			2	تشرين أول
	1				1		1		1	3	1		1	تشرين ثان
			1		3				1	1	1	1	1	كانون أول
1	5		5		13		6		10	16	7	4	11	المجموع
140														مجموع

المجموع	مراكز توقيف أخرى (محطات شرطة، معسكرات، سجون، مراكز تحقيق، ... الخ)	مراكز التحقيق				مراكز التوقيف العسكرية														
		عسقلان	المسكوبية	الملبس بيتح تكفا	الجلمة كيشون	إيرز ٩٩٩	عصيون	بنيا مين عوفر	حوارة	قدوميم	سالم	الثقب (كتسيعوت)	ريهون	نضحة	بئر السبع (مختطفي سفينة الحرية)	إيشل بئر السبع	أوهالي كيدار بئر السبع	شيكما (عسقلان المجدل)	مستشفى الرملة (ماراش)	
10				4													1	1		
6				1	1							1			1					
10		1			1							1	1		1	1	1	1		
6					1						1		1							
18		1			2						1		1		1	1	3	1		
21	1	2									1	2	2	1	1	1		1		
29			2	3	3						1	1				1	2	1		
11				2			1				1	1	1		1					
12								1				1			1	1	1	2		
18				1	2								2		1	1	1	1		
20		4			4						1	1				1				
21		1			2		1					1	1		1	1	1	3		
182	1	9	2	11	16		2		1		6	9	9	1	8	8	10	11		
182	1	38				3														

## جدول رقم (٣): زيارات السجون والمعتقلات الإسرائيلية حسب هدف الزيارة

الجموع	عزل	مكتبات	مقاتل غير شرعي	ظروف اعتقال	إجراءات شكوى	متابعة قانونية	إعتداء / ضرب / تعذيب	حالات مرضية	إداري	أطفال	نساء	ظروف توقيف	ظروف سجن	متابعة تحقيق	
13	2				2		2	2					1	4	كانون ثاني
16	1				2		1	3	2	2			3	2	شباط
16	1						2	4	2	1			4	2	آذار
14	1				1	1	1	3	2	1			3	1	نيسان
34	1				2	1	3	6	2	1	1		13	4	أيار
33	2	3		1			2	6	2	2	3	2	8	2	حزيران
54	5	8				1		7	3	7	6		9	8	تموز
22	2			1			1	4	2		4	1	5	2	أب
19	1			1			1	3	2		2	1	6	2	أيلول
29	2			1	1		3	2	2	4	3		8	3	تشرين أول
32	2			1		2	1	4	2	1	2		8	9	تشرين ثاني
36	1			1	1		1	7		1	4	1	16	3	كانون أول
318	21	11		6	9	5	18	51	21	20	25	5	84	42	المجموع

## جدول يبين مقارنة بين الزيارات التي توت في الاعوام ٢٠٠٧- ٢٠١٠

2010	2009	2008	2007	
11	12	9	5	بيتح تكفا
16	119	7	2	الجملة
9	1	1	4	تحقيق عسقلان
2	4	11	32	المسكوبية
38	36	38	43	المجموع

### مرفق الاعتقال

2	0	1	2	عصيون
مغلق	0	0	0	قدوميم
مغلق	0	0	0	بنيامين
1	3	2	1	حوارة
0	4	5	4	سالم
1	0	0	0	مركز شرطة ( صلاح الدين )
4	7	8	7	المجموع

### مرفق الاعتقال

11	8	6	4	عوفر
4	2	6	3	شطة
7	6	6	4	جلبوع

16	22	9	3	مجدو
10	1	8	2	الدامون
مغلق	2	4	3	تلموند الأشبال
13	3	3	3	تلموند نساء
مغلق	2	4	4	هشارون رجال
5	4	4	7	هدريم
0	مغلق حاليا	0	2	نيتسان
5	2	1	0	أيلون
1	0	0	0	نفي ترتسيا
11	4	4	2	مستشفى الرملة
10	6	3	2	عسقلان
8	5	2	1	أوهليكدار
8	5	2	4	أيشل
9	3	3	1	نضحة
9	9	3	2	ريمون
6	11	5	4	النتقب
6	5	مغلق حاليا	2	ريمونيم
0	3			مستشفى بلتسون
		1		بئر السبع (سفينة الحرية)
140	103	75	51	المجموع

# مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان

## تعريف:

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية تعنى بحقوق الانسان، أسسها في القدس عام 1992 مجموعة من نشطاء ومهتمين بحقوق الانسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية .  
ويحيط بالضمير عدد من الانصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم ( الضمائر) ، وهم الاشخاص الذين يؤمنون بأهدافها ويشاركون بأنشطتها، ويعملون على دعمها مادياً ومعنوياً .

والضمير عضو في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، وفي الائتلاف من اجل الدفاع عن الحقوق والحريات، والائتلاف الاقليمي والمحلي لإلغاء عقوبة الاعدام، وكذلك عضو في الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب .

تؤمن الضمير بعالمية حقوق الانسان والتي تستند الى أولوية إحترام الكرامة الانسانية، وعدم تجزئتها إستناداً الى الأعراف والمواثيق المقررة دولياً.

كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان في إطار حقه في تقرير مصيره .

## الاهداف :

**أولاً:** مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الاعدام .

**ثانياً:** مناهضة الإعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزاهة .

**ثالثاً:** دعم وإسناد سجناء الرأي والاهتمام بالسجناء السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً .

**رابعاً:** المساهمة في الضغط لسن قوانين تضمن مبادئ حقوق الانسان والحريات الاساسية وضمان تنفيذها .

**خامساً:** المساهمة في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون .

**سادساً:** تكريس الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير .

**سابعاً:** حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .

## برامج الضمير :

**أولاً:** البرنامج القانوني :- توفير الخدمة القانونية المجانية للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم من خلال متابعة قضايا التعذيب والمحاكمات والزيارات الدورية والارشاد

الحقوقي

والقانوني .

**ثانياً:** برنامج الدراسات والتوثيق :- توثيق كافة الاحصائيات وظروف الاعتقال والانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى والمعتقلين واسرهم بصورة علمية وإصدار التقارير

والدراسات حول التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها الاسرى .

**ثالثاً:** برنامج الضغط والمناصرة :- في إطار هذا البرنامج تقوم الضمير بأنشطة وحملات محلية وإقليمية ودولية تضامنية وضاغطة لمناهضة التعذيب والاعتقال التعسفي

ومساندة الاسرى ونصرتهم .

**رابعاً:** برنامج التوعية والتدريب :- تقوم الضمير بعقد لقاءات جماهيرية ونشاطات توعوية حول حقوق الاسرى وعائلاتهم . ومن خلال برنامج الضمائر نقوم بتدريب

وتفعيل

دور النشطاء الشباب في تعزيز وحماية حقوق الانسان .